



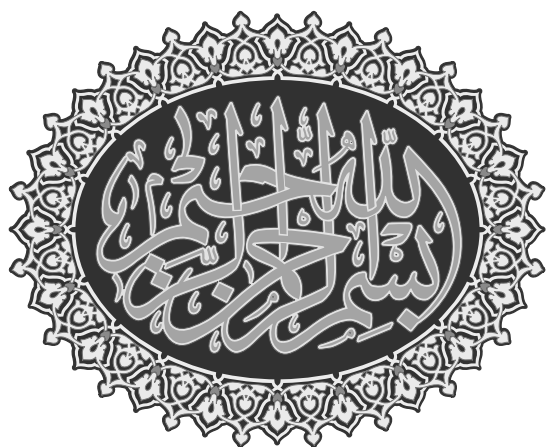
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

معتقل غوانتانامو وانتهكات حقوق الإنسان

معاونة المعتقلين السعوديين وأسراهم

المملكة العربية السعودية

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	٧
المقدمة	١١
الفصل الأول : نظرة حقوقية	١٣
١ كيف أصبحت غوانانامو مشكلة عالمية؟	١٤
٢ الاعتقال العشوائي.	١٦
٣ المخالفات القانونية الخطيرة وبواعث القلق بشأن مشروعية الاعتقال.	١٧
٤ المعاهدات والمواثيق الدولية بشأن أسرى الحرب.	٢١
٥ محنة القيم والمبادئ.	٢٣
٦ الوضع القانوني للمعتقلين بين الحقيقة والمبررات	٢٤
الفصل الثاني	٢٩
١ معاناة المعتقلين	٣٠
٢ معاناة أسر المعتقلين	٣٥
الفصل الثالث	٤١
١ الموقف الدولي من قضية معتقلي غوانتانامو	٤٢
٢ تأثير معتقل غوانتانامو على صورة الولايات المتحدة على المستوى الدولي	٥١
الفصل الرابع : الجهود المحلية تجاه قضية معتقلي غوانتانامو	٥٣
١ - الجهود الحكومية تجاه قضية المعتقلين.	٥٤
٢ - جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.	٥٧
٣ - جهود لجنة متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو .	٦٠
خاتمة	٦٧
الفصل الخامس : الملاحق	٦٩
الملحق الأول: أسماء المعتقلين السعوديين والمفرج عنهم من معتقل غوانتانامو	٧٠
الملحق الثاني: البيانات التي صدرت عن الجمعية بشأن معتقلي غوانتانامو	٧٨
الملحق الثالث: الخطابات الصادرة من الجمعية ومن لجنة متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو لعدد من المسؤولين بشأن هؤلاء المعتقلين	٨١

استهلال

عندما أسمع أو أقرأ عن معتقل غوانتانامو تتراءأ أمامي صور انتهاكات حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين. ففي الصورة الأولى بشر قابعين في أقفاص حديدية ، يرتدون بدل برتقالية ، جاثمين على ركبهم ورؤوسهم مطأطئة إلى الأرض مكبلة أيديهم ، وموثوقة أرجلهم بسلاسل ويقف على رؤوسهم جنود أمريكيين مفتولي العضلات ينظرون إليهم بازدراء. وفي الصورة الثانية أشاهد حراس يجرون عربة خشبية تشبه عربات الفواكه والخضار عليها أحد السجناء ويداه وقدماه مقيدتان بسلاسل، وفي الصورة الثالثة أشاهد جنديان يجران أحد المعتقلين ويداه وقدماه مكبلتان بسلاسل يقودانه من زنزانتة إلى غرفة الاستجواب وفي تلك الغرفة يجلس على كرسي من البلاستيك ويقوم الحراس بتثبيت السلاسل التي في قدماه بالأرض ، وفي السقف كاميرا مرتبطة بمركز التحكم الإلكتروني تراقب حركاته وسكناته ويبدأ المحقق وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية باستجوابه مستخدمين عبارات نابية تهين ثقافته وتحتقر معتقداته وتحطم نفسيته ، وربما استخدموا أساليب أخرى ، لإجباره على الاعتراف بأعمال لم يفعلها فيرد لسان حال هذا الإنسان على المحقق قائلاً ، قبل أن تشتروني من أفغانستان وتأتون بي إلى هنا سمعت أن دولتكم تحترم الإنسان بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو ديانتة أو لونه أو أصله وأن معيار تقدم الدول لديكم هو إحترامها لحقوق الإنسان ولكن بعد مرور خمس سنوات من الاعتقال ثبت لي العكس تماماً فقد جردتموني من حقوقي المنصوص عليها في التعاليم المسيحية وفي دستوركم وفي قوانينكم وفي الاتفاقيات الدولية التي بذلتم الكثير من الوقت والجهد لإقرارها على مستوى العالم وأجبرتم بعض الدول للانضمام إليها وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين



يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز ، معاهدة جنيف لأسرى الحرب، القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، وقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث الذين حرّموا من حريتهم، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية والإبسانية والمهينة للكرامة واتفاقية حقوق الطفل .

هذه الوثائق وغيرها ضمنت لي حقوق تحافظ على إنسانيتي وكرامتي، ولكنكم جردتموني منها ومن حق أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته قانوناً في محاكمة علنية تتوفر فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه وأن عبء إثبات التهمة عند المحاكمة يقع على الإدعاء ، وأن من حق المتهم توكيل محامي للدفاع عنه ومن حقه أيضاً إبلاغ أسرته بنبأ القبض عليه ، ومن حقه الإطلاع على كل ماله علاقة بقضيته باللغة التي يفهما ، وأن لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة نظراً منصفاً وعلنياً في أي تهمة توجه له ، وأن من حق كل شخص أن يمثل على وجه السرعة أمام القضاء بعد القبض عليه أو احتجازه بهدف إعادة النظر قضائياً في أمر احتجازه ، وأن كل شخص يتمتع بالحق في عدم إجباره على تجريم نفسه وعدم الاعتداد بأي قول يثبت أنه تم الإدلاء به نتيجة للتعذيب، وأن من يقبض عليه يجب أن يعامل معاملة إنسانية تحترم كرامته وأدميته.

التقرير الذي بين أيديكم يرصد معاناة معتقلي غوانتانامو وأسراهم، ومواقف الإدارة الأمريكية تجاه هؤلاء المعتقلين، وجهود ومواقف بعض الشخصيات ومنظمات حقوق الإنسان الراضية لسلوك الإدارة الأمريكية في اعتقالها آلاف الأشخاص تحت مسمى الحرب على الإرهاب دون محاكمة بل وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي، كما يتطرق التقرير للجهود الناجحة التي تبذلها الحكومة السعودية من أجل هؤلاء المعتقلين، وكذلك يتطرق

للجهود التي قامت بها الجمعية ولجنة متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو في هذا الشأن، ثم ينتهي التقرير بالتأكيد على موقف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الداعي إلى إغلاق المعتقل وإعادة المعتقلين إلى أوطانهم، أو إحالتهم إلى القضاء ومن تثبت براءته يطلق سراحه دون شرط أو قيد مع الاعتذار له ولأسرته ، ومن يدان يعاقب وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية .

هذا الموقف المتوازن يحافظ على حق الحكومة الأمريكية في حماية المجتمع الأمريكي من الإرهاب والإرهابيين ولا يفرط في الوقت نفسه بقيم العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بدعوى مكافحة الإرهاب . وفي الختام تقدم الجمعية خالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية على جهودهم في متابعة أوضاع المعتقلين وتقديم كافة التسهيلات للعائدين منهم ورعاية أسرهم وذلك في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز " حفظهم الله " ، والشكر موصول لزملائني في الجمعية وممثلي الأهالي في لجنة متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو الذين ساهموا في التعريف بمعاناة المعتقلين على المستويين المحلي والدولي ، وأخص بالذكر نائب رئيس الجمعية لإعداده هذا التقرير ولزملائه في لجنة متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو على ما بذلوه من جهود في متابعة ملف المعتقلين وتواصلهم مع أسرهم .

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
د/ بندر بن محمد حمزة حجار



المقدمة

غوانتانامو اسم أصبح يستخدم بكثرة في وسائل الإعلام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا الاسم لجزيرة صغيرة تتبع التراب الكوبي على مقربة مع حدود الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبعد حوالي ٩٠ ميلاً عن ولاية فلوريدا، ويقطنها نحو ٢٨٠ ألف نسمة، معظمهم يعيش على زراعة القطن وقصب السكر، و تقع قاعدة غوانتانامو العسكرية الأمريكية في هذه الجزيرة.

ففي عام ١٩٠٣م سمحت كوبا لجارتها الصديقة آنذاك أميركا باستخدام هذه الجزيرة كبادرة أمتان للدعم الذي قدمه الأميركيون للكوبيين في مقاومة الاحتلال الأسباني مقابل إيجار سنوي رمزي، وبعد قيام الثورة الكوبية بعد الحرب العالمية الثانية رفضت الولايات المتحدة الأميركية إخلاء القاعدة وترك الجزيرة متمسكة بالاتفاق السابق حيث بقيت تدفع الإيجار السنوي بالرغم من أن كوبا توقفت عن صرف الشيكات التي تدفعها الولايات المتحدة كبديل إيجار للجزيرة منذ ما يقارب الخمسين عاماً.

ومع بداية ما أسمته حكومة الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب أصبحت القاعدة البحرية الأمريكية في هذه الجزيرة أكثر أهمية للحكومة الأمريكية التي جعلتها مقراً لواحد من أسوأ المعتقلات في تاريخ البشرية معتبرة أن الاحتفاظ بهذا المعتقل يشكل أمر محوري في الحرب على الإرهاب. وهنا تبرز معضلة قديمة ما زالت تتجدد تتمثل في احتياجات الحرب مقابل حقوق الأفراد، وهذا ما يتجلى بوضوح في هذا المعتقل القابع إلى جانب الديمقراطية الأمريكية التي تدعي حمايتها لحقوق الإنسان على مستوى العالم .

ويلاحظ حرص الإدارة الأمريكية على وضع المعتقلين في هذا المعتقل في فراغ قانوني بحيث لا يستفيدون من الحماية التي يقرها القانون الأمريكي ولا من تلك التي تقرها قواعد القانون الدولي الإنساني.



الفصل الأول

نظرة حقوقية

١. كيف أصبحت غوانتانامو مشكلة عالمية؟
٢. الاعتقال العشوائي.
٣. المخالفات القانونية الخطيرة وبواعث القلق بشأن مشروعية الاعتقال.
٤. المعاهدات والمواثيق الدولية بشأن أسرى الحرب.
٥. محنة القيم والمبادئ.
٦. الوضع القانوني للمعتقلين بين الحقيقة والمبررات.



١- كيف أصبحت غوانتانامو مشكلة عالمية ؟

أصبحت غوانتانامو مشكلة عالمية عندما اختارت الإدارة الأمريكية هذه الجزيرة لتكون مقراً لمعتقل غوانتانامو الشهير الذي تأسس في بداية مطلع عام ٢٠٠٢م. ليكون سجنًا لعدد من الأشخاص ممن رأت الإدارة الأمريكية أنهم ينتمون إلى القاعدة، أو ينتمون لطالبان، أو يدورون في فلكهما ، فقد أقيم معتقل غوانتانامو في الأصل لاحتجاز أسامة بن لادن ومساعديه والعناصر الرئيسية من طالبان الذين اتهموا بمسؤوليتهم المباشرة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

فبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان اعتقلت القوات الأمريكية عدداً كبيراً من الأشخاص، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في أفغانستان وباكستان وأماكن أخرى، وكان من بينهم عدد من المواطنين السعوديين إضافة إلى عدد كبير من رعايا الدول الأخرى ، وقد قُدِّرَ أن عدد هؤلاء المعتقلين يزيد عن ٦٥٠ معتقلاً تم ترحيلهم من قبل السلطات الأمريكية إلى هذا المعتقل سيء السمعة على دفعات، وفي فترات متقاربة أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى ، حيث حرّموا من حقوقهم الإنسانية وفقاً للأنظمة والاتفاقيات الدولية المنظمة لأوضاع أسرى الحرب ، كما لم يعاملوا وفقاً للأنظمة الأمريكية التي تكفل لهم بعض الحقوق ، بل تم التعامل معهم بشكل مختلف تماماً ، سلبهم الحقوق التي لهم وإبقائهم طيلة هذه المدة دون أي محاكمة. وزاد بشكل كبير سلوك الإدارة الأمريكية المخالف للقانون فيما يتعلق بالتعامل مع معتقلي غوانتانامو نتيجة إصابتها بخيبة أمل كبيرة بسبب فشل جهودها في اعتقال العناصر الرئيسية في منظمة القاعدة وحركة طالبان التي يمكن أن تدمرهم ببعض المعلومات عن زعيم تنظيم القاعدة مما جعلها تستخدم كل أصناف التعذيب المحرمة دولياً، دون أي اعتبار للمواثيق والالتزامات الدولية التي وقعتها، وقد حرصت هذه الإدارة على إثارة بعض

العوائق القانونية لكي تقف في وجه تنفيذ أي مسعى لمحاكمة المعتقلين أمام القضاء العادي أو إطلاق سراحهم. وكان أكبر تحدٍ لهذه الإدارة هو إيجاد الأسانيد القانونية لإبقاء أولئك السجناء قيد الاعتقال متحججة بأن الأدلة المثارة ضدهم تتضمن مصادر استخباراتية حساسة.

وقد عزلت هذه الإدارة هؤلاء المعتقلين عن العالم الخارجي ومورس بحقهم أبشع أنواع التعذيب وانتهاك الحقوق، كما لم يسمح لهم بالاتصال بأهاليهم إلا بعد فترة من احتجازهم و عن طريق الرسائل البريدية التي تصل متأخرة ، ويتم مسح بعض محتوياتها ، كما يتم إيقاف التراسل لأشهر عديدة وفقاً لما يقرره الجيش الأمريكي ، باعتبار هذا الإيقاف لون من ألوان العقوبة التي يتم ممارستها تجاه المعتقلين، ومن هنا أصبحت غوانتانامو مشكلة عالمية لأنها أصبحت مقبرة لمبادئ احترام حقوق الإنسان.



٢ - الاعتقال العشوائي :

رغم أن أوائل المعتقلين في غوانتانامو جاؤوا من ساحة الصراع في أفغانستان إلا أن أكثر المحتجزين كانوا بعيدين عن هذه الساحة، وقد تمت عمليات اعتقالهم خارج نطاق الإجراءات القضائية المعمول بها في البلدان التي اعتقلوا فيها بل تم اعتقال بعضهم بناء على شبّهات غير مؤكدة، والبعض الآخر تم اعتقالهم بناء على جنسيتهم بغض النظر عن هل هم مذنبين أم لا، فقد قامت السلطات الأمريكية بدفع مبالغ كبيرة لأفراد وجهات محلية في بعض الدول لقاء قيامهم بتسليم أشخاص يحملون جنسيات معينة، وقد صاحب عمليات الاختطاف و السجن والاعتقال العشوائي جملة من الممارسات غير الإنسانية قامت بها السلطات الأمنية الأمريكية بالتعاون مع بعض الحكومات التي تأثرت أو صدقت المزاعم الأمريكية^(١).

ومن الواضح أن الاعتقالات العشوائية التي قامت بها السلطات الأمنية الأمريكية لم تخضع لأي إجراءات قانونية تحفظ للمعتقلين حقوقهم، بل اشتملت على العديد من الممارسات والمخالفات التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، ومن ذلك منع المحتجزين من الاستفادة من أي مساعدة قانونية وإخفاء أمر بداية اعتقالهم عن أسرهم بل وعن بعض دولهم ومنعهم من استخدام حواسهم لفترات طويلة وتكبيّلهم أيديهم وأرجلهم بالأغلال والزج بهم في زنازين ضيقة لا تتوفر بها أدنى المقومات الإنسانية وبغض النظر عن أعمارهم أو جنسياتهم فقد ينتمون إلى دول صديقة للولايات المتحدة أو أخرى بينها وبين الولايات المتحدة خلاف أو عدا.

١- أنظر في هذا الإتجاه، منظمة العفو الدولية وثيقة رقم ٢٠٠٢ / ١٤ / ٠٤٤ مارس ٢٠٠٢ م .

٣ - المخالفات القانونية الخطيرة و بواعث القلق بشأن مشروعية الاعتقال :

إذا كان الاعتقال العشوائي هو الوسيلة التي اتبعتها السلطات الأمريكية بالنسبة للمعتقلين خارج الحدود الأمريكية فإن هناك بعض التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية تشير إلى أن ما يزيد عن ألف ومائتين من الرعايا الأجانب في الولايات المتحدة نفسها قد تعرضوا للاعتقال خلال الشهرين اللذين تبعا الاعتداء على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية، وقد تم ذلك من خلال مدهامات في جميع الولايات تقريباً بحثاً عن الأشخاص الذين يشبه في مشاركتهم في تلك الهجمات.

و كشفت التقارير الأولية التي سمحت السلطات الأمريكية بنشرها أن معظم المعتقلين ينتمون إلى أصول عربية أو آسيوية وان أسباب الاحتجاز ترجع إلى مخالفتهم لقوانين الهجرة.^(٢) ويعتقد أن ما يزيد عن ثلاثمائة شخص من الذين قبض عليهم أثناء هذه الحملات بقوا قيد الاحتجاز لما يزيد عن ستة أشهر، بالإضافة إلى تعرض عدد غير محدد من الأشخاص للترحيل القسري من البلاد أو الإفراج عنهم بكفالة، وقد أحيطت عمليات الاحتجاز والقبض والتفتيش بسرية تكاد تكون كاملة، حيث تكتمت الحكومة الأمريكية حول أسماء المحتجزين و الأماكن التي أودعوا فيها.

وهذا التصرف يتشابه مع ما اتخذته السلطات الأمريكية بشأن من نقلتهم إلى معتقل غوانتانامو وغيره من المعتقلات الأخرى، وهذا يشير إلى أن مخالفة السلطات الأمريكية للقانون لم يعد مقتصرًا على من تعقلهم خارج حدودها بل شمل ذلك من يقيم على أراضيها فقد أشار عدد من

٢- [http : // www.amnesty.org/library/engendex](http://www.amnesty.org/library/engendex)



المحاميين المتخصصين في قضايا الهجرة إلى أن العدد الأكبر من هؤلاء الذين القي القبض عليهم بعد ١١ سبتمبر قد وجهت إليهم تهم عادية، لا تستدعي الاحتجاز في الظروف الطبيعية، ورغم أن المحتجزين كانوا من الناحية القانونية يخضعون لإدارة الهجرة، إلا أن كثيراً منهم بقوا قيد الاعتقال والتصرف من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، ريثما يتم التأكد من قبل ذلك المكتب، أنهم لا يشكلون خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم عدم توجيه تهم جدية لمعظم المحتجزين فإنهم تعرضوا خلال فترة وجودهم في دور التوقيف لمعاملة قاسية بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وتكبيلهم بالأصفاد أثناء الزيارات، أو عند مثولهم للمحاكم، ومنعهم من ممارسة الرياضة خارج الزنازين، وتعرضهم لاعتداءات لفظية وبدنية، ولا شك أن مثل هذه المخالفات التي وقعت على الأراضي الأمريكية وفي ظل حماية مفترضة من قبل القانون الأمريكي تعكس مدى حجم المخالفات والتجاوزات التي ارتكبتها السلطات الأمريكية بحق المعتقلين خارج حدود الأراضي الأمريكية وخارج نطاق تطبيق قانونها الداخلي، وعلى وجه الخصوص في معتقل غوانتانامو، فقد أشارت بعض تقارير المنظمات الحقوقية وتسربت معلومات كثيرة تشير إلى أن عدداً كبيراً من الذين تعرضوا للاعتقال قد حرّموا من الحقوق الإنسانية التي يكفلها لهم القانون الدولي ومنها الحق في المعاملة الإنسانية، والحق في الحماية من الاحتجاز التعسفي بسبب انتمائه الوطني أو الديني، والحق في توكيل محامي، و الحق بافترض البراءة ما لم يثبت القضاء الإدانة .

وتشير جملة من الحوادث والتصرفات التي اتبعتها السلطات الأمريكية، إلى أن الاستخبارات الأمريكية، ومن خلال التحجج بحماية الشعب الأمريكي من الإرهاب، قد تصرفت فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المعتقلين في معظم الأحيان دون أن تعير القيود القانونية أي اعتبار، وكانت تفعل كل ما تعتقد أنه سيوفر للشعب الأمريكي حماية من ما تسميه بالإرهاب، بصرف

النظر عن مدى قانونيته، ولعل قضية السجون السرية ونقل السجناء عبر مطارات بعض الدول دون علم كبار مسؤوليها والاعتقال العشوائي داخل الأراضي الأمريكية وخارجها دليل على هذا التوجه لدى السلطات الأمنية الأمريكية.

وعلى الرغم من انه كان يفترض في وزارة العدل الأمريكية أن تدعم الالتزام بالقانون والحرص على تطبيقه إلا إنها وحتى عام ٢٠٠٤م دعمت فكرة أن المعتقلين الأجانب في خليج غوانتانامو لا يستطيعون اللجوء، إلى المحاكم الأمريكية، بحجة أن كوبا تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها وبذلك حرم هؤلاء المحتجزين من مراجعة القضاء الأمريكي للطعن في قرارات اعتقالهم، وقد جاء هذا التفسير في مذكرة لوزارة العدل الأمريكية موجهة إلى وزارة الدفاع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ولم يكشف عنها النقاب إلا في عام ٢٠٠٤م .

ورغم حديث وسائل الإعلام الأمريكية حول الوثيقة قضت المحكمة العليا بأن المحاكم الأمريكية تتمتع بالولاية القضائية في نظر الطعون التي يقدمها الأجانب في غوانتانامو، ومع ذلك فإن أي محكمة أمريكية لم تتطرق بجدية في الطعون المقدمة إليها بشأن قانونية اعتقال أي من المحتجزين الذين ينتمون إلى العديد من الدول من بينهم ثلاثة أشخاص من كندا وتشاد والسعودية تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً وقت اعتقالهم، في ظل مواصلة الإدارة الأمريكية حشد الحجج أمام المحاكم لمنع قيامها بأية مراجعات جدية لقضايا المعتقلين، وبذلك تبقّيهم تحت تصرف رجال الاستخبارات، ويستمر حرمانهم من جميع الحقوق التي تعتبر ضماناً أساسية ضد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء أو التعذيب وسائر أشكال ونماذج المعاملة غير الإنسانية.



وتتطلق هذه المعاملة من موقف متكامل للرئيس الأمريكي بوش ووزارة العدل ومستشارو البيت الأبيض مفاده أن هناك أشخاص لا يستحقون وفق النظام الأمريكي أو الدولي معاملة إنسانية، ولهذا يسمح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق باستخدام أساليب استجواب تتجاوز كل المعايير والأعراف الدولية، كما أبدت الإدارة الأمريكية بشكل عام استهتاراً تاماً بالقانون الدولي من خلال شعار " الحرب على الإرهاب " الذي حولته إلى شعار يخفي تحته العديد من المآسي والانتهاكات والمخالفات القانونية، فمن خلال السياسية الأمريكية والنظام الذي ابتكرته وزارة الدفاع الأمريكية تحت شعار حماية الأمن القومي للولايات المتحدة حدثت انتهاكات جسيمة لأبسط حقوق الإنسان ومنها حرمان المتهمين من محاكمة عادلة أمام محكمة مدنية، وعدم رجعية القوانين الجنائية، والحجز دون محاكمة لسنوات طويلة، وهذا الأمر يخلق سابقة خطيرة على الصعيد الدولي.

٤ - المعاهدات والمواثيق الدولية بشأن أسرى الحرب :

تقضي معاهدة جنيف بشأن أسرى الحرب بأن يعامل جميع الأسرى وفي جميع الظروف معاملة إنسانية وألا يتعرضوا للإذلال و الإهانة من جانب القوات المحتلة^(٣). وأن أي أهانه جسدية أو نفسية لهم تعتبر خرقاً للاتفاقية المذكورة ، ولكن دلائل كثيرة من داخل معتقل غوانتانامو والمعتقلات الأخرى ومن خارجها تفيد أن المحتجزين واجهوا أشد أنواع التعذيب والقهر والإذلال وبشهادة المسؤولين الأمريكيين أنفسهم، ففي مقال نشره الصحفي الأمريكي "سيمون هيرش" قال أن التعذيب في غوانتانامو تضمن نزع ملابس المعتقلين ووضع الأصفاذ في أيديهم وأرجلهم وأحكامها بمسامير مثبتة في الأرض وتعريضهم لأضواء مبهرة وموسيقى صاخبة، فيما يتم تشغيل مكيفات الهواء بأقصى طاقتها ولفترات متواصلة تصل إلى أربع عشرة ساعة. وقد تم تجاهل اتفاقية جنيف الثالثة بشأن حقوق الأسرى والاتفاقيات والمواثيق الدولية الأخرى التي تضمن للمعتقلين الحق في المعاملة الإنسانية والتي تكفل تناول قضاياهم وفق مبادئ العدالة والقانون، وهذا ما تبين من أقوال المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم وتحدثوا عما عانوه في المعتقل، وكذلك مما قاله بعض موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالية، وما اتضح من بعض الوثائق والمذكرات التي تشير إلى أن إدارة الرئيس بوش قد ضربت بعرض الحائط اتفاقية جنيف التي نصت على عدم استخدام أساليب التعذيب النفسي والجسدي مع المعتقلين.

٣- تنص المادة (١٢) من إتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب على ما يلي: (يجب معاملة أسرى الحرب معاملة نسانية في جميع الأوقات وبالمثل يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهريب وضد الإهانات وفضول الجماهير.



كما نقل عن جنود أمريكيون يعملون في غوانتانامو أن المعتقلين يتعرضون بشكل منتظم لمعاملة بالغة السوء، وانتهاكات جسيمة لحقوقهم، وقد تضافرت شهادات بعض المعتقلين المفرج عنهم مع اعترافات الجنود الأمريكيين الذي شاركوا في عمليات التعذيب لإثبات الوحشية والعنف الدموي وعدم الإنسانية التي يتعرض لها المعتقلون في غوانتانامو مما يؤكد أن السلطات الأمريكية تجاهلت أحكام كل المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بأسرى الحرب، وقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تتصل من مسؤوليتها الأخلاقية، إزاء ذلك وتعزو ما يحدث في ذلك المعتقل إلى بعض صفار المجندين، ولكن حجم الانتهاكات الممارس داخل هذا المعتقل كان أبلغ من كل بيان حتى اعترف أحد المحققين من وكالة الاستخبارات المركزية زار معتقل غوانتانامو عام ٢٠٠٢م " بأننا ارتكبنا جرائم حرب "، وقد ثبت أن هؤلاء المعتقلين تعرضوا لإهانة رموزهم الدينية، وأن القرآن الكريم قد تعرض للتدنيس على الرغم مما يدعيه البيت الأبيض من أن رجال ونساء الجيش الأمريكي يحترمون القيم الدينية للمعتقلين.

ورغم تكرار الاحتفال بذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان كل سنة، إلا إن قضية معتقلي غوانتانامو بقت واحدة من القضايا الملحة المستعصية على الحل بالنظر لإصرار الإدارة الأمريكية على إبقاء المعتقلين في ظل ظروف غير إنسانية ومخالفة لأبسط الأعراف والقوانين الدولية، حيث تتعامل معهم على أنهم خارج مفاهيم الحق والعدل والإنسانية، وخارج دائرة القانون الدولي، حتى أصبح الحديث عن المواثيق الإنسانية ومبادئ العدالة والقانون، أشياء تقابل بالاستخفاف من قبل بعض المسؤولين الأمريكيين عندما يطالبون بتطبيقها على هؤلاء المعتقلين^(٥).

٥ - يقول وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد رداً على إضراب بعض المعتقلين إنهم يزدون «حمية».

٥ - محنة القيم والمبادئ :

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م لم يعد باستطاعة الإدارة الأمريكية أن تدعي بأنها لم تفقد ريادتها في احترام قيم ومبادئ حقوق الإنسان بسبب ما ارتكبته هذه الإدارة من انتهاكات في معتقل غوانتانامو وغيره من المعتقلات الأخرى وما اتصل بها من حروب سرية وعلنية وتشريعات أحاطت بها كثير من المخاوف والمبالغات^(٦). ولعل ما صدر من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب والتي طالبت بإغلاق مراكز الاعتقال السرية وخاصةً معتقل غوانتانامو، دليل على أن ما يرتكب داخل هذه المعتقلات من ممارسات وانتهاكات غير إنسانية أصبح وصمة عار في جبين الإدارة الأمريكية التي لا زالت تبشر بنشر الديمقراطية على مستوى العالم وتدعي حماية حقوق الإنسان.

إن سلوك الإدارة الأمريكية في احتجازها آلاف الأشخاص تحت ذريعة الحرب على الإرهاب وترك هؤلاء المعتقلين يقبعون في المعتقلات السرية والعلنية لسنوات دون محاكمة بل و إنكار وجود بعضهم في أحيان كثيرة وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي وانتزاع الاعترافات بمختلف الوسائل ودفع بعض الدول للمشاركة في إقامة سجون سرية فوق أراضيها، أو تقديم تسهيلات غير قانونية لأجهزتها الأمنية، أو توفير دعم مباشر لها في اعتقال وإيواء المشتبه بهم كل هذا يتعارض مع ما تؤمن به الأمة الأمريكية من قيم ومبادئ تحمي حقوق الإنسان ولذلك يمكن القول أن هناك هجمه شرسة من قبل إدارة بوش الحالية وعلى وجه الخصوص من بعض المتنفذين فيها على قيم ومبادئ بل وتشريعات الشعب الأمريكي التي تتادي بحماية حقوق الإنسان.

٦- انظر في هذا الاتجاه منظمة العفو الدولية : وثيقة عامة رقم ٢٠٠٣ / ٠٤٥ / ٥١



٦ - الوضع القانوني للمعتقلين بين الواقع والمبررات :

عندما اختارت الإدارة الأمريكية جزيرة غوانتانامو لتكون مقراً لمن تعتقلهم فيما أسمته حربها على الإرهاب لم يكن ذلك من قبيل الصدفة، بل كان أمراً مخططاً له ويهدف لوضع هؤلاء المعتقلين في فراغ قانوني بحيث يمكن إبقائهم محتجزين لأطول فترة ممكنة بدون محاكمة، فالجزيرة أراضٍ كويبة بالاسم ولكن لا يطبق فيها القانون الكوبي، والقانون والقضاء الأمريكي لا يمتد أثره إليها وعملت الإدارة الأمريكية على إعطائهم وصفاً خاصاً " مقاتلين أعداء" لتعزل استنفادتهم من حماية اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ومعاملة الأسرى، فقد ادعت السلطات الأمريكية أن الأسرى والمعتقلين في غوانتانامو ليسوا مقاتلين في صفوف الحكومة الأفغانية وبالتالي فليس لهم حقوق أسرى الحرب بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية وخاصة معاهدة جنيف الثالثة لأسرى الحرب.

وهذا تناقض عجيب فهي تبرر للحكومة الأفغانية الجديدة عمليات اعتقال هؤلاء الأشخاص وترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال باعتبارهم مقاتلين في صفوف طالبان، ومن ناحية ثانية تقول إن اتفاقيات جنيف لا تنطبق عليهم، والحقيقة إن هؤلاء المعتقلين ينطبق عليهم ما ينطبق على أسرى الحرب وفقاً لاتفاقية جنيف. بل إن الإدارة الأمريكية تمادت في تجاهلها للقوانين عندما حاولت حرمان بعض من اعتقلتهم داخل الأراضي الأمريكية نفسها من حماية القضاء الأمريكي كما هو الحال بالنسبة للمعتقل القطري علي المري الذي اعتبرت محكمة استئناف فيدرالية أمريكية أن الرئيس جورج بوش غير مخول بإصدار أوامر باعتقاله لمدة غير محددة وهو " المقاتل العدو" الوحيد المحتجز على الأراضي الأمريكية، فقد أمرت المحكمة بإطلاق سراحه بعدما اعتقل في حزيران / يونيو ٢٠٠٣م بدون توجيه أي تهمة إليه وأودع سجن عسكري في ولاية كارولينا الجنوبية للاشتباه بأنه عنصر "في

خلية نائمة" في " القاعدة " ، وكان المري قد طعن في اعتقاله أمام القضاء الفيدرالي، وطلبت الحكومة رد الطعن معتبرة أن القانون الخاص الذي وضع لتحديد شروط معاملة معتقلي غوانتانامو الذين يشبه بأنهم إرهابيون ويحظر عليهم خصوصاً التوجه إلى القضاء المدني قبل المثول أمام محكمة عسكرية خاصة، يمكن أن يطبق على هذا المعتقل ولكن المحكمة الاستئنافية الفيدرالية أشارت إلى أن " القانون الجديد لا ينطبق على هذا المعتقل وأضاف بان الرئيس بوش غير مخول بأن يأمر الجيش بتوقيف المري واعتقاله إلى مالا نهاية.

وفي شهر يونيو (حزيران) من عام ٢٠٠٤م قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأنه يجوز للمحاكم الفيدرالية ممارسة ولايتها القضائية لسماع التماسات.... مواطني الدول الأجنبية المحتجزين أمامها، ومع ذلك لم تخضع قانونية اعتقال أحد من المحتجزين في غوانتانامو حتى الآن للمراجعة القضائية.. وعوضاً عن ذلك قامت الإدارة بإنشاء هيئات قضائية لمراجعة وضع المعتقلين لتحديد ما إذا كان كل معتقل بمفرده أو مع مجموعة من المعتقلين وضمن هذا الإجراء لا يجوز للمعتقل أو لوكيله القانوني الإطلاع على الأدلة السرية المستخدمة ضده، فيما يسمح للهيئات القضائية الخاصة باعتماد الأدلة التي يتم انتزاعها تحت التعذيب، أو غيره من أنواع المعاملة غير القانونية، وفي أعقاب قرار المحكمة العليا هذا تقدم محامون من ممثلي المعتقلين بالتماسات تتضمن إصدار مذكرات جلب المعتقلين لدى محكمة مقاطعة واشنطن دي سي وقضى القاضي الأول في تلك المحكمة في صالح السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة في أوقات الحرب، قائلاً إنه ليس من حق معتقلي غوانتانامو الاعتراض على قانونية اعتقالهم، ولكن بعد ذلك رفضت القاضية الفيدرالية للمقاطعة الحجة الحكومية بشأن



عدم تمتع المعتقلون بحقوق جوهرية، وقالت أن للمعتقلين حق بمقتضى دستور الولايات المتحدة في أن لا يحرّموا من حريتهم دون التمتع بالإجراءات القانونية الواجبة، وبذلك ظل وضع معتقلي غوانتانامو في حالة من التيه القانوني وخارج إطار الحماية و المراجعة القضائية.

ومن الواضح أن إدارة الرئيس بوش قد استبعدت كل ما يتعلق بالعدالة عندما خولت لجان التحقيق العسكرية اتخاذ الإجراءات السريعة بحق المعتقلين لأن تلك اللجان غير مستقلة فهي تستقي إجراءاتها مما تتلقاه من توجيهات من وزارة الدفاع الأمريكية وحتى مع وجود محامين للدفاع عن المعتقلين، والذين يخفى عنهم الكثير من المعلومات الخاصة بموكليهم. فان تلك اللجان العسكرية تكفي بمؤشرات الإدانة للمتهم وتهمل مؤشرات البراءة، وعلى الرغم مما أقرته المحكمة الأميركية العليا من صلاحية السلطة القضائية للمحاكم الاتحادية بمحاكمة الأسرى فقد تجاوزت الإدارة الأميركية هذا الإجراء وبقي معتقل غوانتانامو خاضعا للسلطة التنفيذية وتم التعطيم على هذا الأمر من قبل الكونغرس^(٧). ومع ذلك فقد رفضت المحكمة العليا الأمريكية مؤخرا محاولة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لمحاكمة "إرهابيين مشتبه بهم"، ومعتقلين في معتقل غوانتانامو بكوبا، محاكمة عسكرية، واعتبرت المحكمة العليا أن إجراء محاكمات عسكرية لمعتقلي غوانتانامو يخرق معاهدة جنيف، وجاء الرفض بموافقة خمسة من قضاة المحكمة، مقابل ثلاثة.

وفي ظل هذا الوضع فإن الجميع يقر بحق الحكومة الأمريكية في توفير الأمن للشعب الأمريكي ولكن ينبغي أن يمارس هذا الحق وفقا للقانون وليس

٧- كاثرين نيويل بيرمان، مستشارة في البرنامج الأميركي للدفاع عن حقوق الإنسان واحد أعضاء فريق من منظمة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الذي سمحت له الحكومة الأمريكية بالقيام بزيارة استطلاعية لمعتقل غوانتانامو ٢٠٠٦م.

بالمخالفة له، ومن أجل ذلك طالبت منظمة العفو الدولية بأن تضع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حداً للجحيم القانوني الذي وضعت فيه المعتقلين، وأن تعمل على توجيهِه تهم محددة لجميع المحتجزين وتحيلهم إلى محاكمات عادلة، أو أن تطلق سراحهم، وأن يتاح لهم على نحو كامل الاتصال بالمحامين وبعائلاتهم، وأن يعاملوا معاملة إنسانية ويمكنوا من ممارسة حقوقهم، وأن تبلغ عائلاتهم على نحو مستمر بحقوقهم القانونية وبأحوالهم.



الفصل الثاني

١- معاناة المعتقلين

٢- معاناة أسر المعتقلين

١- معاناة المعتقلين :

معاناة المعتقلين في معتقل غوانتانامو كانت غاية في المأساة بداية من لحظة الاعتقال وانتهاء بما لقوه في المعتقل من معاملته مهينة وقاسية.

فالمعتقل يجرد لحظة اعتقاله من كل ممتلكاته الشخصية، وتصادر أوراقه الثبوتية وتُقيد يده، ورجليه ويكمن فمه، ويوضع رأسه في كيس، ثم يُحشر في وسيلة النقل المستخدمة ويترك يتبول على نفسه في معظم الأحيان ثم يلي ذلك في مرحلة الاعتقال تعريض المعتقل لأصناف من التعذيب الجسدي والنفسي، فيمنع من استخدام حواسه لفترات طويلة جداً ويتم تكبيله بالأغلال حتى أصبح من المألوف أن يظهر مقيد بالقيود الحديدية في ملابس برتقالية اللون راکع أمام الجنود الأمريكيين، أو يحمل على عربة مُلقى على ظهره وهو ينقل من مكان إلى آخر.

ومن وسائل التعذيب التي عانا منها المعتقلين الصفع والرفس، واللكم، والجلد المبرح على باطن القدم. والحشر في قفص صغير جداً أو زنزانة تتعدم فيها التدفئة بينما درجة الحرارة تحت الصفر، الأمر الذي أدى إلى إصابة بعض المعتقلين بالأمراض ومنها الروماتيزم، كما أن تقليل طعام المعتقل وحرمانه من الحصول على العناية الطبية وحلق رأسه على شكل صليب، ومنعه من الضوء لأداء فروض الصلاة، والمعاقبة بالجلوس على الأرض الإسمنتية الباردة ويداه مرفوعة فوق رأسه لمدة زمنية طويلة، وتدنيس القرآن الكريم بإلقائه أمام عينيه في دورة المياه أو بكتابة كلمات فاحشة على نسخة منه، أو الدوس عليه بالقدم مخلفاً آثارها على صفحاته المقدسة، والترويع والتخويف بالكلاب البوليسية، والرش برذاذ الفلفل السائل الحار على أجساد المعتقلين بعد ضربهم بالعصي والسياط، وتلطix وجهوه

ورؤوس بعض المعتقلين بدم حيض المحققات، والحرمان من النوم، أساليب عانوا منها المعتقلين، كما حرموا المعتقلين كذلك من الاتصال بأهلهم وذويهم إلا عن طريق الرسائل التي يتعمد حراس السجن تأخيرها لأطول مدة زمنية ممكنة، كما تعرض بعض المعتقلين لحقن بإبر لا يعرفون محتوياتها، بعضها يؤدي إلى تخدير السجناء، وبعضها الآخر يؤدي إلى نوبات من الضحك الهستيري، كما أن بعضهم قد لفّ بالعلم الإسرائيلي إمعانا في إذلاله .

وكانت عدة تقارير دولية قد كشفت ممارسات التعذيب التي تحدث في معتقل غوانتانامو^(٨) ، والتي أشارت إلى تعرض هؤلاء المعتقلين لأبشع أنواع التعذيب خلال السنوات التي قضاها في المعسكر، وأنهم قد مروا بفترات عصبية، حيث لا يسمح لهم بالنوم لساعات طويلة خارج الأوقات التي يمثلون فيها للتحقيق و يعانون من اضطرابات نفسية وجروح جراء تعذيبهم، كما أن أمر ترك المعتقل لفترات طويلة في الزنازين الانفرادية أثار قلقاً عميقاً بشأن تأثير ذلك على حالتهم العقلية"، وهذا ما أشارت له بعض المنظمات الحقوقية، التي شددت على أن الظروف التي يعيشها المعتقلون "فضلاً عن كونها غير آدمية، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي خطير على الصحة النفسية والبدنية لغالبية المحتجزين".

ومعاناة المعتقلين من وصفوف التعذيب هذه أكدها عملاء من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (أف بي أي) ، حينما أكدوا وقوع انتهاكات وعمليات تعذيب وتصرفات شائنة بمراكز احتجاز المعتقلين في غوانتانامو بكوبا، مشيرين إلى أن تلك الانتهاكات قد تضمنت تقييد المحتجزين بالسلاسل لفترات طويلة والإساءة إلى القرآن الكريم واستخدام الكلاب في ترويع المحتجزين واللجوء إلى التهديد الجنسي. كما شاهدوا هؤلاء العملاء لـ "أف بي أي" محتجزين

٨- من بينها ما قاله محامي المعتقلين الجزائريين، الأمريكي روبرت كيرش، وكذلك تقارير لمنظمة العفو الدولية



أصيبوا بكدمات وجروح في الوجه وكسور في الأصابع. كما تحدثوا عن تقييد أيدي وأرجل محتجزين بالسلاسل في وضع الجنين على الأرض دون مقعد، أو ماء، أو طعام، وكان معظمهم يبول أو يتبرز على نفسه، وأنهم كانوا يتركون على هذا الحال لمدة ١٨ و ٤٢ ساعة بل وأكثر، وأشار بعض هؤلاء العملاء بأن درجة الحرارة في غرف الاحتجاز كانت إما شديدة البرودة أو شديدة الحرارة، وكان يتم تشغيل موسيقى صاخبة بهدف حرمان المحتجزين من النوم، وقال بعض هؤلاء العملاء إنهم شاهدوا محتجزين لفوا بأعلام إسرائيلية، وأن المحتجزين أبلغوا عن تعرضهم للضرب واشتكى أحدهم من أن حارسة احتكت به وداعبته ومسحت دم حيض على رأسه^(٩).

وقد وصل التعذيب إلى حد الموت حينما أعلنت السلطات الأمريكية إن بعض المعتقلين قد انتحروا وهو الأمر الذي شككت في صحته أسر المعتقلين بل وبعض زملاء المتوفين في المعتقل نفسه بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحقوقية، وفي هذا الاتجاه شككت جمعية حقوقية سويسرية في تقرير لها حول ملابس وفاة ثلاثة من أسرى معتقل غوانتانامو، في مزاعم السلطات الأمريكية حول انتحارهم، واستعرض مدير معهد الطب الجنائي بجامعة لوزان السويسرية البروفيسور "باتريس مانجين" أمام وسائل الإعلام أجزاءً من تقرير أعده بعد الكشف على جثة المتوفى اليمني، والذي قام به بتكليف من جمعية الكرامة السويسرية المعنية بحقوق الإنسان في العالم العربي.

٩- وقد رفع اتحار الحريات المدنية الأمريكي الذي نشر التقرير دعوة نيابية عن معتقلي غوانتانامو الذين قالوا أنهم تعرضوا للتعذيب، ومن بين المتهمين وزير الدفاع الأمريكي السابق رونالد رامسفيلد الذي قيل بأنه وافق على أسلوب تقني للتعذيب يوضع المحتجزون في زنازين معتمة ويتم استجوابهم لمدة ٢٤ ساعة متواصلة وقد أصبح من المعلوم أن أوامر التعذيب كانت تتم بمعرفة وتوجيه منه -رامسفيلد- الذي وصف بأنه مهندس تعذيب من الطراز الأول.

وقال البروفسور مانجين : إن الطبيب السويسري الذي عاين جثة الضحية اليمني "أحمد علي عبد الله" المتوفى في ١٠ يونيو ٢٠٠٦م قد لاحظ " وجود آثار حقن في الجسم ، وقص أطراف أظافر أصابع اليدين والقدمين بعد الوفاة " وأضاف أن الفريق لاحظ أيضا " اختفاء أجزاء من الجثة مثل القنوات الهوائية العليا - وهي الحنجرة والعظم اللامي وغضروف الغدة الدرقية دون وجود أي مبررات لنزع تلك الأعضاء من الجثة " ، مشيراً إلى أهمية هذه الأعضاء للتعرف على آلية الوفاة شقاً.

كما ذكر أن نفس الأعضاء قد انتزعت أيضاً من جثمتي الضحيتين السعوديتين "ياسر طلال الزهراني " و" مانع العتيبي" واحتجزت هذه الأجزاء لدى السلطات الأمريكية.

وكشف البروفسور السويسري عن وجود رضوض في مستوى الأسنان وهو ما أكد الفريق الطبي أنه "عنصر يدعو للشك فيما يخص ظروف الوفاة " ويجعل من المستحيل حدوث الوفاة بالطريقة التي أشارت إليها السلطات الأمريكية وأنها كانت باستخدام الأزرار والملابس.

وأشار " مانجين" إلى أن تعليمات المراقبة الصارمة بغوانتانامو ووجود متابعة المعتقلين كل خمس دقائق، وتثبيت كاميرات مراقبة في جميع أماكن تحركاتهم، تجعل من الصعب تصديق رواية الانتحار ؛ إذ يحتاج التجهيز لمثل هذه العملية ١٠ دقائق على الأقل، إلى جانب ٣ دقائق هي الفترة الزمنية التي يفترض أن ترهق فيها الروح.

من جانبه، أشار المحامي الجزائري " رشيد مصلي " رئيس جمعية الكرامة إلى أن ملاحظات الفريق السويسري تتطابق مع ما توصل إليه

فريق التشريع السعودي الذي قام بتشريع جثتي الضحيتين السعوديتين عقب تسليمهما إلى المملكة.

وأعلن " مصلي " نية الجمعية تحويل هذا التقرير إلى المقرر الخاص المكلف بقضايا الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بلا محاكمة أو على نحو تعسفي، وكذلك إلى الخبير المستقل في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية في إطار مكافحة " الإرهاب ". ومثل هذه الأساليب والظروف تبين حجم المعاناة التي يعيش فيها هؤلاء المعتقلين في غوانتانامو.

٢- معاناة اسر المعتقلين :

كان ذهاب السعوديين إلى أفغانستان أمر عادي وغير مستغرب بل كان أمر مرحب به من قبل الامركيين في فترة الحرب ضد القوات السوفيتية، وبعد رحيل القوات السوفيتية تمكن بعض المواطنين السعوديين من تكوين علاقات عمل وصداقة وعلاقات اجتماعية وإغاثية مع الشعب الأفغاني ولذلك عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان على اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان هناك العديد من المواطنين السعوديين في أفغانستان وبباكستان يتواصلون مع أسرهم بين حين وآخر، بالإضافة إلى أولئك الذين ذهبوا لأفغانستان مع بداية الغزو لمساعدة الشعب الأفغاني المسلم، وبعد قيام الحرب كان هناك اتصالات من بعض هؤلاء بأسرهم ذكروا فيها أنهم يحاولون العودة إلى المملكة وان البعض منهم قد وصل إلى باكستان، ولكن شيئاً فشيئاً بدأت اتصالاتهم تنقطع وهنا بدأت معاناة الأسر ومأساتها بسبب تضارب الأنباء حول مصير أبنائها فهناك أقوال بان بعضهم قتل، وأخرى تقول أنهم اعتقلوا وثالثة تقول بأنهم وصلوا إلى باكستان وزاد الأمر صعوبة تراخي بعض الدول في مد يد المساعدة لمواطنيها بسبب الخوف من البطش الأمريكي.

استمر هذا الوضع فترة من الزمن وأسر هؤلاء الأشخاص في حيرة وترقب وعجز تام عن تقديم أي مساعدة لذويهم، وزادت مأساتهم حينما سمعوا أن من وصل منهم إلى باكستان أو كان أصلاً موجوداً فيها قد اعتقل وسلم للأمريكيين، وقد ساهم الصمت الأمريكي حول أسماء المعتقلين وأماكن وجودهم، والغموض حول ما سوف يتخذ بشأنهم في زيادة مأساة أسر المعتقلين، ثم ازداد الأمر سوءاً مع ظهور بعض المعلومات التي تفيد ببداية ترحيلهم إلى معسكر غوانتانامو، ومع تكامل وجود المعتقلين في هذا المعتقل



بدأت أسرهم تعيش مأساة حقيقية خاصة بعد نشر الفضائح المتتالية عن الانتهاكات الخطيرة لأبسط حقوق البشر التي ترتكب في هذا المعتقل وأزداد خوف الأسر على مصير ذويهم وأصبحت الشكوك تراودهم حول إمكانية أن يرونهم مرة أخرى.

وقد تعددت معاناة الأسر فمنها ما كان بسبب عدم إعلان أسماء المعتقلين وما تبع ذلك من عدم تيقن بعض الأسر من بقاء أقربائهم على قيد الحياة ، ومنها ما كان بسبب عدم وصول أي معلومات عنهم.

ومع ذلك فقد كانت معاناة الأسر الأساسية تكمن في صعوبة تنظيم حياتها اليومية في ظل غياب قريبها، فقد يكون هذا الأخير هو العائل لها وقد يكون ترك والدين كبيرين في السن أو أحدهما، وقد يكون متروجا وزوجته وأولاده في حيرة من أمرهما في كيفية تنظيم أمورهما الحياتية فلا الزوجة قادرة على اتخاذ قرار بشأن طلب الطلاق لغياب الزوج، ولا الأولاد قادرين على استكمال الإجراءات النظامية للحصول على الأوراق الثبوتية الضرورية للدراسة أو العلاج، وتعطلت قدرة الأسر على اتخاذ أي قرار بشأن قريبهم المعتقل مما ترتب عليه إلحاق كثير من الإضرار بهم، أضف إلى ذلك معاناة هذه الأسر وتآلمها بسبب ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة والمنظمات الحقوقية من انتهاكات وتعذيب للمعتقلين وتدنيس لمقدساتهم. مما دفع ببعض أسر المعتقلين للمطالبة بالرفقة بالحالة الإنسانية للأسر في ظل الغياب الطويل لأبنائهم وتزايد الأنباء حول تعرض البعض من المعتقلين هناك للتعذيب والإهانة، وذلك بتفعيل وصول الرسائل من وإلى ذويهم وعدم تعرضها للشطب أو التعديل أو التأخر لأنها المصدر الوحيد لمتابعة أوضاع أبنائهم هناك ومن خلالها يتم الاطمئنان على حالتهم في المعتقل.

ومن خلال صلة بعض أعضاء لجنة متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين بأسرالمعتقلين تم رصد بعض الحالات المؤثرة ومنها :

١. والد احد المعتقلين فقد عقله عندما سمع عن حالات التعذيب التي تمارس ضد المعتقلين وهو يعلم أن ابنه داخل ذلك المعتقل الرهيب ، فلم يتحمل هول الصدمة مما جعل حالته النفسية تزداد سوءاً حتى فقد عقله لما يزيد عن سنتين ، حتى توفى على هذه الحالة .

٢. والدة احد المعتقلين أصيبت بمرض صدادع نصفي مزمن راجعت على أثره الكثير من المستشفيات ، فلم تجد علاجاً وأفادها الأطباء بان مسبب المرض (نفسي) ولم تتحسن صحتها ، إلا بعد عودة ابنها ورؤيتها له بعد خمس سنوات من المعاناة .

٣. والدة احد المعتقلين أصيبت بمرض نفسي يفقدها الإدراك والإحساس بمن حولها ، وتدخل في حالة من الهوس الذي يجعلها تؤذي نفسها وتضرب رأسها بالجدار ، ويتعذر على من يكون معها منعها من ذلك عند حصول الحالة ، ولا تزال تتلقى العلاج من ذلك .

٤. والدة احد المعتقلين أصيبت بمرض السكر ، فارتفع الضغط لديها إلى درجات عالية مما تسبب في مضاعفات أدت في نهاية المطاف إلى بتر احد رجليها من اعلي الفخذ ولا زالت تتلقى العلاج في المستشفى من جراء ذلك .

٥. والدة احد المعتقلين أصيبت بجلطة بسبب سماعها بأخبار الأذى



الذي يطال المعتقلين . وفيهم ابنها . وهي الآن أشبه بالمقعدة إذ يصعب عليها القيام أو الحركة .

٦. والدة احد المعتقلين دخلت في غيبوبة مستمرة عندما سمعت بإنشاء غرف للإعدام داخل غوانتانامو ، حيث كانت تأمل عودة ابنها ، ولما بلغها ذلك الخبر شعرت بتلاشي الأمل وانه قد يتعرض للإعدام هناك .

٧. هنالك الكثير من الحالات المرضية المتكررة التي أصابت عددا غير قليل من أهالي المعتقلين جراء اعتقال ذويهم ، فلا تخلو أسرة من اسر المعتقلين من الإصابة بمرض السكر أو الضغط أو بهما معا ، ومن الإصابة بالأمراض النفسية المختلفة ومن بينها الاكتئاب، وتغير الحالة النفسية، وهذه الأمراض الجسدية والنفسية مجتمعة تسببت في تردي أحوالهم الصحية وترددتهم على العيادات الطبية للعلاج دون جدوى .

٨. يضاف إلى ما سبق من ألوان المعاناة ما واجهه أهالي المعتقلين من التعب والنصب من جراء متابعة أحوال وأخبار أبنائهم المعتقلين وتأثرهم بهذه الأخبار المختلفة وبخاصة ما يتعلق بأساليب التحقيق والتعذيب وانتزاع الاعترافات بالقوة ، والإضرابات عن الطعام وما يتبعها من الأذى ، فضلا عن ما يصل إليهم من أخبار المواجهات والمنازعات بين المعتقلين وساجنيهم، والتي كان آخرها مقتل أربعة من المعتقلين في ظروف غامضة . فضلا عن الضرر الذي لحق بأهالي المعتقلين السعوديين الثلاثة الذين كانوا يترقبون قدوم أبنائهم وانتهاء المعاناة فإذا بهم يفاجئون بعودة جثامينهم وقد فارقوا الحياة ، فلا تسأل عن أحوالهم ومشاعرهم وأوضاعهم فان حجم المأساة اكبر من أن توصف وتكتب . فقد زادت مأساة الأسر ومعاناتهم بسبب

الأنباء التي أذاعتها السلطات الأمريكية حول انتحار ثلاثة من المعتقلين (سعوديان ويمني) وما تبعها من وفاة سعودي ثالث . وقد شككت أسر الضحايا في صحة رواية الانتحار، وتمت المطالبة بإجراء تحقيق مستقل حول حقيقة الوضع، لأن ما قيل على لسان بعض المسؤولين الأمريكيين من تبريرات غريبة لا يقنع أحداً. وقد طالب أهالي المعتقلين المتوفين داخل معتقل غوانتانامو بتشريح جثث أبنائهم للتأكد من سبب الوفاة. لاسيما وأنهم أكدوا وجود كدمات في رؤوسهم قد تكون سبب الوفاة، كما أشاروا إلى أن علامات الحبل التي وجدت حول الرقبة، قد تكون مرسومة بعناية من قبل من أقدم على قتلهم، فهناك آثار تعذيب على جثث الضحايا تعذر إخفائها مما يقوي الشكوك في صحة الرواية الأمريكية .

وقد أكد طلال الزهراني والد أحد المتوفين أنه أعذر عن استلام جثة ابنه في البداية مطالباً بتشريحها، مشيراً إلى أنه لاحظ أثر إصابة في الجبين على الرغم من علامات واضحة رسمت على الرقبة لإثبات تمثيلية الانتحار. وأكد أنه يرفض الرواية الأمريكية حول حادث الانتحار وطالب بتشريح جثة ابنه عبر هيئة طبية مستقلة ومحايدة يشترك فيها أطباء سعوديين .

وكذلك طالبت أسرة العتيبي أثناء الإطلاع على جثة ابنهم بتشريح جثته للتأكد من سبب الوفاة. وقد لاحظوا أيضاً وجود كدمات قوية على جبينه. وأشار احد أقارب المتوفى إلى أن قريبه عاش مدة طويلة داخل المعتقل غير الإنساني مر من خلالها بسلسلة من أعمال التعذيب دون أن يقدم أو يحاول الانتحار مما يكشف كذب الرواية الأمريكية حول ذلك .

ويلاحظ معاناة اسر المعتقلين المتوفين مما آل إليه مصير أبنائهم بعد فترة طويلة من الانتظار والأمل في عودتهم سالمين .

٩. ومن ألوان المعاناة : اضطرار الكثير من الأهالي إلى السفر المتكرر داخل وخارج المملكة لمراجعة الجهات الرسمية والشعبية والمنظمات ذات الصلة للتأكد من أحوال أبنائهم والحث على متابعة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للإفراج عنهم .

١٠. ومنها : ما يجده الأهالي من صعوبات في التواصل مع أبنائهم المعتقلين ، حيث اقتصار التواصل معهم على الرسائل المكتوبة مع الانقطاع المتكرر لها ، وتعرضها لشطب بعض ما دُوّن بها، والحجب ، فضلا عن أن بعض الأهالي لم تصل إليهم أي رسائل من أبنائهم طوال مدة اعتقالهم. وهذه أمثلة موجزة على ما عاناه ويعانيه أهالي المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو.

الفصل الثالث

١- الجهود والمواقف الدولية تجاه قضية معتقلي غوانتانامو

٢- تأثير معتقل غوانتانامو على مودة الولايات المتحدة على المستوى الدولي



١. الجهود والمواقف الدولية تجاه قضية معتقلي غوانتانامو :

لقد كان ارتفاع الصوت الأمريكي، والرعب الذي ساد العالم عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سبباً في الصمت الظالم الذي شمل كل أنحاء العالم حيال ما يحدث في معتقل غوانتانامو من مخالفات لحقوق الإنسان. ففي بداية حملة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ما أسمته بالإرهاب وإطلاق الرئيس الأمريكي مقلته الشهيرة (من ليس معنا فهو ضدنا) غابت، أو قلت الأصوات التي تنتقد الولايات المتحدة على ما تقوم به من اعتقال عشوائى للعديد من الأشخاص وإرسالهم إلى معتقل غوانتانامو، ولكن مع مرور الزمن وتناول بعض وسائل الإعلام وبعض المنظمات الحقوقية ما يحدث في هذا المعتقل من انتهاكات و عمليات تعذيب و فشل الحكومة الأمريكية في تقديم مبررات قانونية كافية تمكنها من الاستمرار باحتجاز هؤلاء المعتقلين بدأت بعض الجهود وبعض المحاولات التي تنادي بوقف الانتهاكات التي تحدث في هذا المعتقل وخاصة بعد فضيحة سجن أبو غريب في العراق وما تبع ذلك من انتقادات تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي صار معتقل غوانتانامو، محل لاتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان وسط مشاهد المعتقلين المحزنة حيث نال ذلك من مصداقية الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وكانت هذه الأصوات وهذه الجهود تصدر من داخل الولايات المتحدة ومن خارجها. فبدأ بعض الأشخاص المرموقين والمؤسسات والمنظمات الحقوقية تطالب بإغلاق المعتقل، بمن فيهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، وكذلك المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور، والبرلمان الأوروبي ورئاسة الاتحاد الأوروبي. وقد كان من جملة الأصوات التي نادى بإغلاق المعتقل من داخل الولايات

المتحدة الأمريكية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في مقابلة أجراها مع صحيفة فاينينشال تايمز قائلاً أنه يجب إما أن يغلق المعتقل و إما أن يطهر، واعتبر أن الاختبار الحقيقي للحكم على ما إذا كان يمكن تبرير إساءة معاملة من يشتهبه في قيامهم بأعمال إرهابية هو اختبار ما إذا كانت تلك المعاملة تخالف جوهر وطبيعة الشعب الأمريكي. وأضاف أنه آن الأوان للحد مما يسمع عن معاملة المحتجزين في المعتقل معاملة سيئة. لأن إساءة معاملة المحتجزين ستؤدي إلى تلطيخ سمعة الولايات المتحدة. كما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر و الحائز على جائزة نوبل للسلام إلى إغلاق معتقل غوانتانامو مؤكداً أن ذلك سيبرهن بوضوح على التزام الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي بحماية حقوق الإنسان. وكتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في مقاله بصحيفة نيويورك تايمز أن على الإدارة الأمريكية أن تغلق معتقل غوانتانامو لما جره على البلاد من إحراج وخزي. وقال إنني على قناعة تامة إن عدداً أكبر من الأمريكيين يموتون وسيموتون إذا ما بقي غوانتانامو على ما هو عليه، مناشداً الرئيس الأمريكي شخصياً بإغلاق هذا المعتقل.

وجدد خمسة^(١٠) من مقرري حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦م مطلبهم مرة أخرى بإغلاق معتقل غوانتانامو ، مشيرين إلى أن المعتقل لا يزال يضم أكثر من ٤٥٠ أسيراً مما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال الخبراء الخمسة في بيان مشترك "إنهم ينتهزون هذه الفرصة ليؤكدوا على قلقهم وتوصياتهم التي جاءت في تقريرهم، مشيرين إلى التقرير الصادر عنهم في السابق والذي أكدوا فيه على ضرورة احتجاز المتهمين بالإرهاب

١٠- الخبراء الذي أصدروا هذا البيان هم المقررة الخاصة المعنية بالاعتقال التعسفي، ليلي زروقي، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، لياندر ديسبوي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، مانفريد نواك، والمقررة الخاصة المعنية بحرية العقيدة، أسماء جيهانغير، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بالصحة النفسية والبدنية، بول هانت.



وفق الإجراءات الجنائية المبنية على قواعد القانون الدولي، ورحب الخبراء بقرار المحكمة الأمريكية العليا الذي أكد أن إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المعتقلين في غوانتانامو يخالف معاهدات جنيف وقانون الولايات المتحدة العسكري . كما رحب الخبراء في بيانهم بالأعداد المتزايدة من الأشخاص المرموقين والمؤسسات التي تطالب بإغلاق المعتقل ،كما أضافوا قائلين "إنهم يرحبون على وجه الخصوص بتصريحات الحكومة الأمريكية، ممثلة بأعلى مستوياتها، عن نيتها إغلاق المعتقل في أسرع فرصة ممكنة". وحث الخبراء الولايات المتحدة بالتشاور مع المجتمع الدولي على وضع خطة عمل مع تحديد الوقت لإغلاق المعتقل بأسرع وقت ممكن، مطالبين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون البناء مع الولايات المتحدة. وقال الخبراء إنه إذا ما قررت الولايات المتحدة توجيه تهم ضد المتهمين، فإن عليها ترحيلهم إلى الولايات المتحدة وتقديمهم إلى محاكمات نزيهة وسريعة وفقا للقانون الدولي، وإذا ما لم تتم هذه المحاكمات يجب السماح لهم بالعودة إلى أوطانهم أو أماكن إقامتهم. وقد دأبت منظمات حقوق الإنسان الدولية مؤخرا على إدانة سجل واشنطن فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين وشبهت ما يحدث في غوانتانامو بما حدث في معتقلات الحقبة السوفيتية. وأكدت منظمة العفو الدولية على لسان مديرها العام وليام شولتز ضرورة إجراء تحقيق يشمل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد والمدعي العام الأمريكي ألبرتو جونزاليز لأنهما على حسب وصف المنظمة "مهندسا التعذيب في غوانتانامو". ولاشك أن مثل هذه الدعوة لها تأثير على الإدارة الأمريكية لإعادة حساباتها فيما يتعلق بمعتقل غوانتانامو.

وواصلت منظمة العفو الدولية دعوة سلطات الولايات المتحدة لإغلاق معتقل غوانتانامو والإفراج عن جميع المحتجزين فيه أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة. وودعت إلى مواصلة الضغط على واشنطن وتوجيه رسالة واضحة إليها

مفادها أن الوقت حان لغلق معتقل غوانتانامو. وحذرت من الاستخفاف الانتقائي للولايات المتحدة بالقانون الدولي في إطار حربها على ما يسمى الإرهاب. كما بذلت هذه المنظمة جهود كبيرة لكسب تأييد الحكومات كي تتصرف لمصلحة المعتقلين في غوانتانامو الذين ينتمون إلي دولها سواء أكانوا مقيمين فيها أم من مواطنيها.. يُذكر أن جماعات حقوقية عدة داخل وخارج الولايات المتحدة ومنتقدين آخرين يطالبون واشنطن بإغلاق المعتقل وتوجيه اتهامات جنائية للمعتقلين أو إطلاق سراحهم.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي انان إن معسكر غوانتانامو الأميركي يجب أن يغلق 'عاجلاً أم آجلاً' معرباً عن أمله بأن تقوم الحكومة الأميركية بهذا الإجراء في أسرع وقت ممكن و شدد على أن النقطة الرئيسة في الموضوع هي أنه لا يمكن أن نعتقل أشخاصاً إلى الأبد ويجب أن توجه إليهم اتهامات كما يجب أن تتوفر لهم الإمكانية للدفاع عن أنفسهم بالتالي محاكمتهم واتهامهم أو الإفراج عنهم.

وقد سارعت الولايات المتحدة التي تصف معتقلي غوانتانامو بأنهم 'مقاتلون أعداء' لرفض هذه الدعوات مؤكدة أن المحتجزين يلقون معاملة إنسانية. ومقابل الرفض الأميركي، أعلن رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رينيه فان دير ليندن دعمه لإنهاء معاناة المعتقلين. وانضم مجلس أوروبا في بيان صدر بمدينة استراسبورغ الفرنسية إلى موقف البرلمان الأوروبي الذي طلب في وقت سابق من واشنطن بالإغلاق الفوري لهذا المعتقل، ومحاكمة المعتقلين فيه في أسرع وقت أو الإفراج عنهم.

وقد أعدت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تقرير صدر في إطار عملية المراجعة التي تجريها اللجنة لمراقبة مدى التزام الولايات المتحدة



باتفاقية مناهضة التعذيب، ذكرت فيه أن الولايات المتحدة يجب أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم وجود معتقلين في أي معتقلات سرية تابعة لسيطرتها، وأن تبادر إلى إغلاق مثل هذه المعتقلات. وأعربت اللجنة عن مخاوفها من اعتقال أشخاص لفترات طويلة في ظل غياب أي ضمانات قانونية، وبدون وجود مبرر قانوني لاعتقالهم. وقد قللت واشنطن من شأن أهمية هذا التقرير الذي طالبها بإغلاق معتقل غوانتانامو واصفة إياه "بالمشوه" ويخدم أغراضاً سياسية.

وقالت واشنطن إن اللجنة تخطت حدودها عندما دعت إلى إغلاق معسكر غوانتانامو مبينة أن اللجنة تجاهلت التحسن الذي طرأ على طريقة معاملة المعتقلين من قبل الإدارة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك تطبيق إجراءات جديدة تتعلق بطرق معاملتهم، وتدريب لمحققين ومحاكمة الذين يسيئون معاملة هؤلاء المعتقلين.

وكانت نتائج هذا التقرير قد عكست عدة نقاط جاءت في تقرير تم تقديمه في وقت سابق إلى مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة اعتبر أن اعتقال الأفراد لفترات طويلة دون توجيه اتهامات لهم، هو انتهاك للمواثيق الدولية.

كما قال البرلمان الأوروبي في قرار غير ملزم أنه 'يتعين أن يعامل أي سجين في ضوء القانون الإنساني الدولي ويحاكم دون تأخير، محاكمة علنية عادلة أمام محكمة مختصة ومحايدة ومستقلة'. وحث أعضاء البرلمان الأوروبي الولايات المتحدة على إيقاف الانتهاكات والاحتجاز التعسفي للسجناء، الأمر الذي يمثل انتهاكاً للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

وطالب أعضاء البرلمان الأوروبي أيضا السلطات الأمريكية بالامتناع عن استخدام بعض أساليب الاستجواب، مثل غمر سجناء في المياه، وإذلالهم جنسيا، و طالب الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، علانية وعلى نحو متزايد بإغلاق المعتقل.

وكلما تتابع ظهور المعلومات التي تتحدث عن وقوع انتهاكات خطيرة لأبسط حقوق الإنسان في معتقل غوانتانامو زاد عدد المطالبين بإغلاقه وشمل ذلك العديد من قادة أوروبا، من بينهم حلفاء للإدارة الأمريكية، قائلين إن احتجاز الإدارة الأمريكية لمعتقلين في غوانتانامو، وإلى أجل غير مسمى، يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، كما أنه يتناقض مع المبادئ الأمريكية. ومن بين هؤلاء القادة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وحتى رئيس وزراء بريطانيا الأسبق توني بليز اعتبر أن هذا المعتقل " أمر شاذ". وشملت قائمة المطالبين بإغلاق المعتقل أيضا عدداً من سفراء الدول الكبرى وأعضاء الكونجرس الأمريكي سواء من مجلس النواب أو الشيوخ.

وعلى مستوى الإعلام وصفت إحدى افتتاحيات صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٢٠٠٧/٦/٧م معتقل غوانتانامو بأنه : "وصمة عار في جبين الأمريكيين"، وطالبت بإغلاقه، وقالت الصحيفة إن ما يمنح المصدقية لتشبيهات المنظمات الدولية ما يحدث في المعتقل بما حدث في المعتقلات السوفيتية أن هذا المعتقل هو أحد سلسلة معسكرات اعتقال مريبة من بينها سجن أبو غريب في العراق والسجن العسكري في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان وغيرها مما لا يعرف عما يدور فيها.



وفي محاولة من الحكومة الأمريكية لامتصاص الإدانة الدولية الواسعة لسلوكها بشأن معتقل غوانتانامو ، أعلن البيت الأبيض عن أن الرئيس الأميركي جورج بوش، اقترح مشروع قانون جديد لمحاكمة سجناء المعتقل، فيما أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تعميماً يحظر استخدام الأساليب «المهينة» خلال استجواب المعتقلين. ولكن أشار الناطق باسم البيت الأبيض توني سنو، إلى أن التشريع المقترح لن يلحظ تغييراً في وضع غوانتانامو، وهو ما يوحي بأنه رفض جديد محتمل لنداءات إقفال المعتقل . وقال إن الأمر يتعلق بالرد على قرار صدر عن المحكمة العليا وكانت المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، قد قضت بأن المحاكم العسكرية التي قررت الإدارة الأميركية أن تحاكم السجناء أمامها غير شرعية. في موازاة ذلك، أصدرت وزارة الدفاع الأميركية لائحة إرشادات تطلب من العسكريين الأميركيين احترام معاهدات جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى والمعتقلين. ونصت اللائحة على معاملة جميع المعتقلين بطريقة إنسانية ووفقاً للقوانين الأميركية وقوانين الحرب، وطالبت كل شخص من الأشخاص المعنيين بأن يحترموا مقتضيات قانون الحرب وأن يطبقوا المعايير التي حددتها معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩م.

وقد أقر المشرعون الأمريكيون أن الإبقاء على المعتقل، يضر بمصداقية الولايات المتحدة لدى حلفاءها، مطالبين وزير الدفاع الأمريكي بدراسة أفضل السبل لإغلاقه ونقل المعتقلين إلى سجن عسكري بديل. كما طالبت لجنة قضائية في مجلس الشيوخ بضرورة قيام الكونغرس بدور إيجابي فيما يتعلق بمسألة معتقل غوانتانامو. وقد حث رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، السيناتور آرلين سبيكتر، إدارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش، بالإسراع في محاكمة المعتقلين أو إطلاق سراحهم. وقال " لدينا دليل الآن، يدفعنا للمطالبة بمحاكمة المعتقلين، وحال إدانتهم يجب أن تصدر

أحكام ضدهم."وفي نفس الاتجاه قضت المحكمة الأمريكية الإدارية العليا بأن اعتقال أشخاص لفترات طويلة بدون تهم أو محاكمة يعد انتهاكا لحقوق الإنسان.

وهذه الانتقادات وغيرها دفعت بالرئيس الأمريكي جورج بوش لإعلان استعداده للتفكير في بدائل لمعتقل غوانتانامو، مبينا إنه يدرس كل الحلول الممكنة المتعلقة بالمعتقل . من جهته قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية سكوت ماكليان ، أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يريد أن تكون بلاده "سجّان العالم".وأضاف أن الإدارة الأمريكية ترغب في مرحلة ما في المستقبل القريب، في إغلاق غوانتانامو. وكانت وفاة ثلاثة من المعتقلين في معتقل غوانتانامو وما تبعها من وفاة معتقل آخر، قالت السلطات الأمريكية إنهم انتحروا، أثار العديد من الدعوات التي تطالب الولايات المتحدة بضرورة إغلاق هذا المعتقل.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن حالات انتحار المعتقلين في غوانتانامو كانت متوقعة، بسبب ممارسات الإذلال التي يتعرضون لها. كما قال مركز الحقوق الدستورية، الذي يتولى الدفاع عن العديد من المعتقلين، إن الانتحار كان عملا ناتجا عن اليأس، من جراء فقد الأمل في مثول المعتقلين يوما ما أمام محكمة. وألقت منظمة العفو الدولية باللوم في وقائع الانتحار على سياسات إدارة بوش.

ومن الواضح إن حادثة وفاة المعتقلين قد أخرجت الإدارة الأمريكية كثيرا وأجبرتها على إعادة تقييم وضع المعتقل ودفعت بالرئيس الأمريكي، جورج بوش، أن يوقع في ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٧م مرسوما يحظر التعذيب ضد أشخاص يشبه بتورطهم في الإرهاب، محتجزين في السجون السرية لوكالة



الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي آيه"، من بينها معتقل غوانتانامو، وقد طلب الرئيس الأمريكي من "سي آي آيه" الالتزام باتفاقيات جنيف في هذا المجال. وحظر بموجب هذا المرسوم "المعاملة والعقوبات الوحشية وغير الإنسانية والمذلة"، و"أعمال العنف الخطيرة إلى درجة يمكن اعتبارها شبيهة بالقتل والتعذيب والتشويه" .. كما حظر "الأعمال الفاضحة التي تتم عن وعي وتهدف إلى إذلال الفرد أو تحقيره بطريقة خطيرة يمكن معها لأي شخص مدرك أن يعتبرها تجاوزا لحدود الاحترام البشري"، كما يمنع المرسوم "الأعمال الهادفة إلى احتقار الأديان والممارسات الدينية والرموز المرتبطة بديانة المعتقلين"، ويضمن في المقابل حصول المعتقلين على "ضرورات الحياة" من الطعام والماء والملجأ والملابس والعناية الطبية الأساسية. وقد بدأ الحديث عن أن إغلاق معتقل غوانتانامو هو "رغبة وقرار شخصي للرئيس الأمريكي جورج بوش"، دون أن يحدد تاريخ لغلق هذا المعتقل، وإن كان أغلب التوقعات تشير إلى أنه سيكون نهاية العام ٢٠٠٧م، أو بداية العام ٢٠٠٨م. وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الأمريكي، جورج بوش، بأنه سيقوم بالاتصال برؤساء الدول التي لها معتقلون في معتقل غوانتانامو، في محاولة منه لأخذ بعض "الضمانات" التي تسعى واشنطن للحصول عليها تمهيدا لتسليم المعتقلين لبلدانهم الأصلية، في ظل الانتقادات المتزايدة من قبل وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الحقوقية لما يحدث في معتقل غوانتانامو من تجاوزات. وهذه الرغبة الأمريكية، في غلق معتقل غوانتانامو، لم تأتي إلا نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي تطالب بإغلاقه وعلى وجه الخصوص تلك الضغوط التي مارستها المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب ضغط واستنكار الهيئات الدولية والإقليمية. مما دفع الإدارة الأمريكية بالقيام بتقييم شامل ومفصل، لما يحدث في المعتقل وما ألحقه بسمعتها في مجال حقوق الإنسان.

٢. تأثير معتقل غوانتانامو على صورة الولايات المتحدة على المستوى الدولي :

لا شك أن معتقل غوانتانامو يعتبر وصمة عار في جبين الإدارة الأمريكية ودعاية سلبية لها. فقد سعت الإدارة الأمريكية بما ارتكبته في معتقل غوانتانامو وغيره من المعتقلات الأخرى إلى إزاحة بلدها من صدارة الدول التي تحترم حقوق الإنسان، حينما شكلت صورة غير إنسانية للولايات المتحدة في الوقت الذي كان فيه هذا البلد قدوة ومثلاً للأمم الأخرى في احترام القوانين ومبادئ حقوق الإنسان. فكل ما تم ممارسته في هذا المعتقل من انتهاكات وتجاوزات ألحق بكل الشعارات التي تنادي بها وتروجها الإدارة الأمريكية حول العدل والمساواة وحقوق الإنسان أعمق الآثار السلبية ،وأصبح معتقل غوانتانامو أداة في يد معارضي الولايات المتحدة للتديد بسجلها في مجال حقوق الإنسان، بل ويخشى أن يكون نموذجاً يحتذى لبعض الدول الأخرى في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. لأن ما تمارسه السلطات الأمريكية في هذا المعتقل من إهانة وتكيل وتعسف يعتبر من وجهة نظر خبراء القانون والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان استخفاف بالحقوق والمشاعر الإنسانية. وهذا ما دفع ببعض منظمات حقوق الإنسان الدولية بتشبيه ما يحدث في غوانتانامو بما حدث في المعتقلات السوفيتية. وأصبح المسؤولون الأمريكيين يشعرون بالحرَج عندما يتحدثون مع الدول الأخرى عن وجوب احترام حقوق الإنسان، لأن رد بعض مسؤولي هذه الدول قد يتضمن في طياته التلميح أو التصريح بما تفعله الولايات المتحدة في معتقل غوانتانامو والمعتقلات الأخرى. وهذا الإحراج يشمل أيضا من كان يؤيد أمريكا أو يتبنى أفكارها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان أو الدفاع عنها . ولذلك أصبح هناك استهجان لما تقوله واشنطن عن نشر الديمقراطية والإصلاح على الطريقة الأميركية التي تنتهك حقوق الإنسان وتمارس أبشع أنواع التعذيب.



الفصل الرابع

الجهود والمواقف المحلية تجاه قضية معتقلي غوانتانامو

- ١ - الجهود الحكومية تجاه قضية المعتقلين.
- ٢ - جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٣ - جهود لجنة متابعة شؤون المعتقلين السعوديين .



١ - الجهود الحكومية تجاه قضية المعتقلين :

منذ أن بدأت قضية المعتقلين السعوديين في غوانتانامو، والمملكة العربية السعودية تسعى بجميع الطرق السياسية والدبلوماسية لاستعادة رعاياها من هناك . ويبدو أن القيادة السعودية قد أدركت مبكرا بأن الطرق القانونية والقضائية لن تجدي نفعا في سبيل استرداد المعتقلين السعوديين من معتقل غوانتانامو، فحرصت على العمل في تكتم من خلال قنواتها الخاصة. وكانت الحكومة السعودية قد أنشأت مكتبا لمتابعة شؤون رعاياها المعتقلين بوزارة الداخلية وعملت على اتجاهين: الأول يعنى بمتابعة أوضاع المعتقلين مع السلطات الأمريكية المختصة، والثاني كان باتجاه اسر المعتقلين من خلال اللقاء بهم وطمأنتهم بأن الحكومة لم تتس موضوعهم، وأنهم محل اهتمام وعناية القيادة السعودية بالإضافة إلى تقديم المساعدة الملموسة لمن يحتاج لها من هذه الأسر التي عانت كثيرا بسبب بقاء أبنائهم في هذا المعتقل لمدد طويلة دون أن توجه لهم تهمة أو يحالوا إلى المحاكمة.

ومن غير المعلوم متى بدا الاتصال الجدي بالجانب الأمريكي والذي أثمر عن بداية انفراج في وضع هؤلاء المعتقلين وعاد على أثره أول دفعة من المعتقلين السعوديين في غوانتانامو بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٤٢٤ هـ .

ومع تتابع قدوم عدد من دفعات المعتقلين إلى أرض الوطن، أكدت الحكومة السعودية أنها ماضية في جهودها لاستعادة كافة السعوديين الموقوفين في خليج غوانتانامو، يساندها في ذلك الالتزام المميز بالأنظمة والتعليمات الذي أكدته المعتقلون السعوديون الذين سبق أن استعادتهم المملكة، والذي بات يمثل الأساس في كافة الاتصالات التي تتم بشأن عودة من تبقى من السعوديين.

وقد عبّر عن ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية الذي أكد في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن المملكة وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ماضية في جهودها لاستعادة مواطنيها من غوانتانامو وقد أعرب عن ارتياحه وتقديره لمستوى التعاون الذي تبديه السلطات المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية متمنيا بأن يؤدي ذلك التعاون والتنسيق إلى استعادة من تبقى من المعتقلين في القريب العاجل أن شاء الله .

وقد حرصت الحكومة السعودية وعلى وجه الخصوص المسؤولين في وزارة الداخلية على إحاطة عودة مجموعات المعتقلين بالسرية التامة حتى وصولهم لأرض المملكة، ثم يقوم سمو مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية الأمير محمد بن نايف بالاتصال بذويهم وإخبارهم بوصول أبنائهم، أو أقاربهم. وتقوم وزارة الداخلية ومع تسليم كل دفعة من معتقلي غوانتانامو بترتيب لقاء الأسر والأهالي بذويهم العائدين من المعتقل من خلال تيسير أمر وصولهم إلى الرياض للالتقاء بهم، حيث دأبت وزارة الداخلية على إبلاغ أهالي المعتقلين المفرج عنهم عن مواعيد وصولهم بعد التأكد من هويات المعتقلين العائدين، ووفرت لهم تذاكر سفر من مكان إقامتهم إلى مدينة الرياض إضافة إلى توفير سكن لهم في أحد فنادق العاصمة حتى يتمكنوا من زيارة ذويهم والالتقاء بهم . وقد حرصت السلطات الأمنية السعودية على فتح باب الزيارة للمعتقلين العائدين منذ الساعات الأولى من وصولهم وحتى المساء ولعدة أيام متتالية، إضافة إلى تمكينهم من الاتصال هاتفياً بأهاليهم طوال فترة إيقافهم ، إلى جانب تخصيص إعانات شهرية للبعض منهم .



هذا وتقوم وزارة الداخلية السعودية بعدد من البرامج المخصصة لأولئك العائدين بهدف دمجهم في المجتمع بعد سنوات الاحتجاز التعسفي والقهر النفسي والجسدي الذي تعرضوا له ، لمحو آثار تلك السنوات العجاف التي أمضوها في عزلة عن الوطن بل والعالم كله.

بالإضافة إلى السماح للعائدين الموقوفين بالخروج لزيارة ذويهم والبقاء معهم في بعض المناسبات وخاصة في الأعياد ومن ثم العودة إلى السجن حتى يتم استكمال الإجراءات القانونية بشأنهم ، وقد أطلقت السلطات السعودية سراح اغلب المعتقلين العائدين ومكنت بعضهم من البقاء مع أسرهم لفترة من الوقت .

وقد أصبحت قضية المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو تحظى باهتمام هيئة حقوق الإنسان الحكومية بعد إنشائها .

٢ - جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان :

منذ إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عام ١٤٢٥ هـ وهي مهتمة بأوضاع هؤلاء المعتقلين وعملت على بحث السبل المناسبة لمساعدتهم . فبدأت بالاتصال بمجموعة من المحامين السعوديين سبق وان تابعوا موضوع المعتقلين وعملت على ضمهم كأعضاء متعاونين مع الجمعية وطلبت من المحامي احمد مظهر تقييم الوضع القانوني للمعتقلين من خلال الاتصال ببعض المحامين الأمريكيين وفي هذه الأثناء وجه رئيس الجمعية د . بندر بن محمد حمزة الحجار رسالة إلى الرئيس الأمريكي من خلال السفير الأمريكي بالرياض تتضمن المطالبة بالسماح لأعضاء من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة المعتقلين ولكن لم تكن هناك إجابة. واستمرت الجمعية في متابعة أوضاع المعتقلين في غوانتانامو، من خلال البحث عن أفضل السبل الكفيلة بإنهاء هذه المأساة الإنسانية، ووضع حد لمعاناة المعتقلين وأسْرهم.

وبعدما تبين للجمعية أن الطريق القانوني والقضائي طريق طويل، و مكلف ماديا وغير مضمون النتائج، رأت أن أفضل وسيلة لمساعدة المعتقلين وأسْرهم هو دعم الجهد الحكومي من خلال إثارة قضية المعتقلين على عدة مستويات وعلى وجه الخصوص مع المسؤولين الامريكيين الذين زاروا الجمعية عدة مرات وفي مقدمتهم مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون حقوق الإنسان وبعض العاملين في الكونغرس الأمريكي واتحاد الحريات الدينية بالإضافة الي المسؤولين في السفارة الأمريكية في الرياض ومطالبتهم بوضع حد لمعاناة المعتقلين السعوديين في هذا المعتقل، والتوضيح لهم بان إصرار الحكومة الأمريكية من خلال مزاعم الحرب على الإرهاب لا يبرر تعليق أوضاع المعتقلين واحتجازهم دون محاكمه خلافاً لكل المبادئ



والقيم الإنسانية والقواعد القانونية، فمثل هذه القضية تعد دعاية سلبية للولايات المتحدة الأمريكية وتتناقض مع المبادئ والقيم للأمم الأمريكية.

وقد استمرت الجمعية في حرصها على إبقاء قضية المعتقلين في غوانتانامو حية ومثارة على كل المستويات مع بذل الجهد للتواصل مع الجمعيات والمنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن . وقد قامت الجمعية ممثلة ببعض أعضائها بزيارة دفعة من المفرج عنهم من المعتقلين السعوديين في غوانتانامو، بهدف الاطمئنان على أحوالهم والاستماع إليهم، والتأكد من إنهم يتلقون معاملة جيدة حيث لوحظ مدى العناية التي وفرتها لهم وزارة الداخلية، بعد عودتهم إلى أرض الوطن حيث قدمت لهم العناية الطبية اللازمة و مكنتهم من لقاء أسرهم والاتصال هاتفياً بهم. بخلاف ما كان يروج له أمريكياً من أن المعتقلين سيتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية إذا أعيدوا إلى بلدانهم الأصلية، وقد نقلت الجمعية ما تم مشاهدته من معاملة حسنة للمعتقلين لبعض المسؤولين الأمريكيين الذين زاروها مؤكدة لهم بأنه لا يجوز التحجج باحتمال تعرض من يعاد منهم للتعذيب لأنه ثبت عدم صحة ذلك بالنسبة للمعتقلين السعوديين.

ورغبة من الجمعية في أن تكون هناك لجنة خاصة تعنى بأوضاع معتقلي غوانتانامو والتواصل مع أسرهم دعت الجمعية إلى اجتماع ضم عدد من أهالي المعتقلين بالإضافة إلى عدد من القانونيين ونتج عن هذا الاجتماع اختيار أعضاء هذه اللجنة والتي سيأتي الحديث عن الجهود التي قامت بها في هذا المجال.

وأثناء جهود الجمعية التي تبذلها من أجل مساعدة المعتقلين وأسرههم،

فوجئت بما أعلنته السلطات الأمريكية والمسؤولين عن معتقل غوانتانامو، من أن ثلاثة من المعتقلين السعوديين أقدموا على الانتحار، وقد شككت الجمعية وأسر الضحايا في صحة الرواية الأمريكية، وطالبت بإجراء تحقيق مستقل في هذه الحادثة لأن ما قيل على لسان بعض المسؤولين الأمريكيين من تبريرات غير مقنعه على الإطلاق. وحملت الإدارة الأمريكية عموماً وإدارة المعتقل على وجه الخصوص مسؤولية وفاة هؤلاء المعتقلين. لأنه ليس من المعقول ولا من المقبول، فضلاً عن عدم المشروعية القانونية احتجاز مجموعات من الناس لمدة تزيد عن خمس سنوات دون إثبات أي تهم ضدهم، ودون إحالتهم إلى المحاكمة.



٣ - جهود لجنة متابعة أوضاع المعتقلين في غوانتانامو :

في يوم الخميس الموافق ٥ / ٥ / ١٤٢٧ هـ عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لقاءً موسعاً مع عدد من أهالي المعتقلين السعوديين بجوانتانامو، وفريق المحامين السعوديين (المشكل سابقاً والذي تم حله)، وعدد من مسؤولي الجمعية وذلك بمقر الجمعية بالرياض.

وبعد مناقشات وحوارات طويلة توصل المجتمعون إلى اتفاق يقضي بتشكيل لجنة تجمع بين الجمعية والأهالي والمهتمين بقضية المعتقلين السعوديين بجوانتانامو، وتكون مهمة هذه اللجنة متابعة شؤون المعتقلين السعوديين، والتواصل مع ذويهم، والقيام بكل الجهود القانونية والإعلامية للإفراج عنهم.

وتشكلت اللجنة من عدد من الأعضاء الدائمين من أهالي المعتقلين ، وهم :

- ١- عبد العزيز بن فهد السبيّل (من الأهالي)
- ٢- محمد بن سعد العوشن (من الأهالي)
- ٣- عبد الله بن عويض الجعيد (من الأهالي)
- ٤- عبد العزيز بن سليمان الربيش (من الأهالي)
- ٥- عبد الله بن حسن القحطاني (من الأهالي)
- ٦- طلال بن عبد الله الزهراني (من الأهالي)
- ٧- عبد الوهاب بن عبد الرحمن موسى

بالإضافة إلى بعض المحامين المهتمين بالقضية .

كما يرأس اللجنة :

د. بندر بن محمد حمزة الحجار (رئيس الجمعية)، وينوب عنه د. مفلح بن ربيعان القحطاني (نائب رئيس الجمعية).

وقد أخذت اللجنة على عاتقها متابعة موضوع المعتقلين السعوديين بغوانتانامو داخليا و خارجيا، إعلامياً و حقوقياً.

كما عقدت اللجنة خلال عامها الأول : ثلاثة عشر لقاءً في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالرياض، وتم في هذه اللقاءات مناقشة المستجدات حول القضية والخطوات المقترحة لزيادة تصعيد القضية إعلامياً وسياسياً، كما قامت اللجنة عملياً بمجموعة من المبادرات في هذا الشأن ومنها :-

أولاً : كتابة الخطابات للمؤسسات والأشخاص ذوي الصلة بالقضية، ومن ذلك :

■ خطاب باسم أهالي المعتقلين موجه للرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بخصوص حادثة مقتل اثنين من المعتقلين السعوديين، حيث تم إرساله للسفارة الأمريكية، ونشر في عدد من الصحف اليومية.

■ خطاب لمعالي رئيس مجلس الشورى (الشيخ صالح بن حميد) يتضمن اقتراح جعل موضوع (معتقلي غوانتانامو) أحد مهام لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس بحيث تقوم اللجنة بمخاطبة المجالس واللجان العالمية التي تشارك فيها للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، إضافة إلى مطالبة المجلس بإرسال خطاب لمجلس البرلمانين الأمريكان باسم رئيس مجلس الشورى للتأكيد على العلاقات التي تربط بين البلدين وأثر الاعتقالات على تلك العلاقات.



■ خطاب لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان (تركي بن خالد السديري) يتضمن الدعوة لجعل قضية المعتقلين السعوديين بجوانتانامو أحد القضايا المدرجة ضمن جداول أعمال الاجتماعات واللقاءات التي تعقدها الهيئة داخل وخارج المملكة، وبخاصة في (مجلس حقوق الإنسان) التابع للأمم المتحدة، كما تضمن اقتراحاً بتكليف أحد أعضاء الهيئة بمهمة متابعة القضية والتواصل مع الجهات ذات العلاقة داخلياً (وزارة الداخلية والخارجية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها...) وخارجياً (المنظمات الحقوقية ومكاتب المحاماة المعنية بالقضية وغيرها...).

■ خطاب للسيناتور في اللجنة القضائية (ليهى) ودعمه في مساره لإبطال القانون الخاص بالتحقيق مع معتقلي جوانتانامو.

■ خطاب لوزير الدفاع الأمريكي الجديد لمطالبته بعدم الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات التي ارتكبها سلفه.

■ خطاب للمحامي الأمريكي والمحامي الألماني الذين رفعوا دعوى ضد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (رامسفيلد) يتضمن تأييدهم.

■ خطاب للسفير الأمريكي يتضمن متابعة طلب الإفادة عن وفاة المعتقل ياسر الزهراني ومانع العتيبي.

■ قامت اللجنة بكتابة عدد من الرسائل وإرسالها إلى (المعتقلين) عن طريق فريق المحامين الأمريكيين.

■ مكاتبة عدد من الكتّاب المشهورين في منتديات الإنترنت لتصعيد القضية بالأسلوب المناسب.

ثانياً : الزيارات واللقاءات :

● زيارة معالي رئيس مجلس الشورى من قبل عدد من الأهالي (من أعضاء اللجنة).

● زيارة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان (الأستاذ تركي السديري) في مكتبه أكثر من مرة.

● الالتقاء بوفد من منظمة هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) بمقر هيئة حقوق الإنسان.

● حضور جلسة لمجلس الشورى.

ثالثاً : أنشطة وفعاليات :

■ في مناسبة (اليوم العالمي لإغلاق معتقل غوانتانامو) في ١٥ / ٧ / ٢٠٠٦ م قامت اللجنة بتفعيل القضية من خلال الصحافة المحلية، ومن خلال خطاب من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للرئيس الأمريكي، ومن خلال اللوحة الإلكترونية للجمعية، إضافة إلى المواد المتعلقة بالقضية والتي نشرت في (نشرة حقوق) التابعة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووصلت لما يزيد عن ٧٠٠ مسئول في الدولة، كما تم إرسال عدد كبير من رسائل الجوال للتضامن مع المعتقلين.

■ خاطبت اللجنة عدداً من الجهات الحكومية المختصة في المملكة للحصول على موافقة على إقامة مؤتمر عالمي عن غوانتانامو يتم عقده في المملكة العربية السعودية.

■ قامت اللجنة بإطلاق موقع متخصص في قضية المعتقلين السعوديين في غوانتانامو، تحت اسم النطاق (www.saudica.com) ، وهو موقع مستقل عن موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يحتوي على المحاور التالية : (نبذة عن اللجنة / أخبار اللجنة / تعريف بالقضية / المعتقلون السعوديون / رسائل المعتقلين / قالوا عن المعتقل / آخر المستجدات / ماهو المطلوب منك ؟ / تواصل معنا / مشاركاتكم / خذ نسختك / منتدى خاص بأعضاء اللجنة)

■ قامت اللجنة بالاطلاع على أحد الرسائل المرسلة من (معتقل سعودي) والتي تناولت الإشارة إلى معاناة المعتقلين المتمثلة في إطلاق النار عليهم وإطلاق الغازات السامة والحارقة، وتمت مناقشة الكيفية المقترحة لإثارة موضوع "التعذيب" من خلال الجهات المعنية.

■ تم التواصل المستمر مع وسائل الإعلام المحلية والعالمية للمساهمة في إجراء التغطيات المختلفة عن غوانتانامو.

■ تم التواصل مع الجهات المهتمة بمعتقل غوانتانامو مثل (مكتب الحقوق الدستورية الأمريكي) و (منظمة هيومن رايتس ووتش) و (جمعية المعتقلين الكويتيين) إضافة إلى عدد من المعتقلين العائدين من غوانتانامو في (الكويت) و (البحرين) و (الأردن) و (المغرب) و (بريطانيا).

■ تم التنسيق مع عدد من القنوات الفضائية لطرح قضية غوانتانامو ضمن برامجها.

■ تمت مناقشة موضوع الترافع عن المعتقلين لدى المحاكم الأمريكية من خلال مكاتب محاماة متخصصة، وذلك من خلال الخطوات التالية : (التأكد من جدوى الترافع / تحديد المعتقلين الذين سيتم المرافعة عنهم / تحديد المحامين المناسبين / طلب التكلفة التقريبية لعملية الترافع / تحديد أسلوب التوكيل وصياغته / تحديد طريقة التمويل / البدء بالترافع / التغطية الإعلامية للمرافعة).



خاتمة

نختم هذا التقرير بتوصية للإدارة الأمريكية بإغلاق معتقل غوانتانامو بعد هذه المدة الطويلة التي قضوها هؤلاء المعتقلين معزولين عن العالم ومحرومين من أبسط حقوقهم ، فكل يوم يمر على بقاء هذا المعتقل يشكل دعاية سلبية لحقوق الإنسان ويمثل وصمة عار في جبين الإدارة الأمريكية، وقد يدفع الآخرين إلى ارتكاب انتهاكات مماثلة بحجة أن المثل الأعلى (أمريكا) قد ارتكبتها. ولعل توجه الإدارة الأمريكية مؤخرا نحو إعادة بعض المعتقلين إلى دولهم بداية النهاية لإغلاق هذا المعتقل سيء السمعة.



الفصل الخامس

الملاحق

الملحق الأول:

أسماء المعتقلين السعوديين والمفرج عنهم من معتقل
غوانتانامو

الملحق الثاني:

البيانات التي صدرت عن الجمعية بشأن معتقلي
غوانتانامو

الملحق الثالث:

الخطابات الصادرة من الجمعية ومن لجنة متابعة
أوضاع معتقلي غوانتانامو لعدد من المسؤولين بشأن
هؤلاء المعتقلين

الملحق الأول:

أسماء المعتقلين السعوديين والمفرج عنهم من معتقل غوانتانامو :

بلغ عدد السعوديين المعتقلين بغوانتانامو المعلن عنهم ١٣٠ معتقلاً
تم استعادة عدد منهم على دفعات، على النحو الآتي:

الدفعة الأولى- من العائدين: ١٤ ربيع الأول ١٤٢٤هـ (٥ معتقلين)

- ١- فهد بن عبدالله الشباني.
- ٢- مشعل بن محمد الشدوخي.
- ٣- إبراهيم بن عبدالله العمر.
- ٤- سعد بن إبراهيم الزهراني.
- ٥- إبراهيم السهلي.

الدفعة الثانية- من العائدين: ١٤ جمادى الآخر ١٤٢٦هـ (٣ معتقلين)

- ١- مشعل الحربي.
- ٢- خالد الجهني.
- ٣- صالح بن عبدالله العوشن.

الدفعة الثالثة - من العائدين : ٣ شوال ١٤٢٦هـ (معتقل واحد)

- ١- ماجد عفاص راضي الشمري

الدفعة الرابعة - من العائدين : ٢١ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ (١٥ معتقلا)

- ١- سعد فرحان خاتم المالكي.
- ٢- خالد عبدالله عبد الرحمن المورقي.

- ٣- إبراهيم ضيف الله نعيمان السهلي.
- ٤- خالد راشد علي المري.
- ٥- عادل عقله حسن النصيري الرويلي.
- ٦- سعود بزعان عشق الشيباني العتيبي.
- ٧- عبد الهادي بن محمد بدن السبيعي.
- ٨- محمد بن جايد هادي السبيعي.
- ٩- فهد صالح سليمان الجطيلي.
- ١٠- عبد الله إبراهيم عبد الله الرشيدان.
- ١١- عبد الرحمن عثمان أحمد الغامدي.
- ١٢- عبدالله حامد محمد القحطاني.
- ١٣- نواف بن فهد حمود العتيبي.
- ١٤- راشد عواد راشد العويضة.
- ١٥- عدنان محمد علي الصايغ.

٢١ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ (معتقلان اثنان توفيا داخل معتقل جوانتانامو)

- ١- مانع بن شامان العتيبي
- ٢- ياسر طلال الزهراني

الدفعة الخامسة - من العائدين : ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ (١٣ معتقلا +
مقيم تركستاني)

- ١- موسى عبد الوهاب عبد القادر الهوساوي .
- ٢- يوسف خليل عبدالله السليمانى .
- ٣- محمد سرور دخیل الله العتيبي .



- ٤- عبد السلام غيثان مريف الشهري .
- ٥- عثمان أحمد عثمان الغامدي .
- ٦- صالح علي زهيد الخثعمي .
- ٧- عبدالعزيز عبد الرحمن عبد العزيز البداح .
- ٨- وسم عواد عمر الوسم
- ٩- راشد عبد المصلح قايد القايد .
- ١٠- طارق شلاح حسن الحربي .
- ١١- عبدالله محمد صالح الغانمي
- ١٢- إبراهيم محمد صالح الناصر
- ١٣- سعد إبراهيم سعد البدنة
- ١٤- صديق أحمد صديق نور تركستاني .

الدفعة السادسة - من العائدين : ٢٣ ذو القعدة ١٤٢٧هـ (١٦ معتقلاً)

- ١- محمد يحي محسن الزيلعي .
- ٢- سليم سلمان عوض الله الحربي .
- ٣- يوسف عبدالله صالح الرييش .
- ٤- سليمان سعد محمد العوشن .
- ٥- جابر جبران علي الفيضي .
- ٦- إبراهيم سليمان محمد الرييش .
- ٧- عبدالله محمد العديني اليماني .
- ٨- أنور حمدان محمد النور .
- ٩- حاجي حجاج عواض السلمي .
- ١٠- عبدالعزيز محمد إبراهيم الناصر .

- ١١- زياد سعيد فرج الجحدلي.
- ١٢- ماجد حمد عبد الرحمن الفريخ.
- ١٣- بسام محمد صالح الديخي .
- ١٤- سعيد علي الفرحة الغامدي.
- ١٥- سلطان ساري صايل العنزي.
- ١٦- عبد الرحمن محمد حسين خولاني.

الدفعة السابعة من العائدين : ٣ صفر ١٤٢٨هـ (٧ معتقلين)

- ١- ماجد عبدالله حسين الحربي.
- ٢- راشد عوض خلف آل بلخير الغامدي.
- ٣- فيصل صالح بريكان الناصر.
- ٤- محمد عبد اله صقر العلوي الحربي.
- ٥- ناصر مزيد عبدالله السبيعي.
- ٦- ماجد عبدالله الجودي.
- ٧- ماجد عيضة محمد القرشي.

١٦ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ (معتقل توفي داخل معتقل جوانتانامو)
عبد الرحمن معاضه ظافر العمري.

الدفعة الثامنة من العائدين : ١ رجب ١٤٢٨هـ (١٦ معتقلاً)

١. فهد ناصر محمد آل سلطان القحطاني.
٢. سعود دخيل الله مصلح الجهني.
٣. محمد ناجي صبحي المحياوي الجهني.



٤. يحيى صامل صويمل العلياني السلمي.
٥. بجاد ضيف الله هويل العتيبي.
٦. مازن صالح مساعد العوفي.
٧. عبد الرحمن عويض محمد الجعيد.
٨. بندر أحمد مبارك الجابري.
٩. سعد إبراهيم رمزي الجندبي الزهراني.
١٠. محمد عبد الرحمن عابد القرشي.
١١. حمود دخيل حمود الجدةاني.
١٢. خالد محمد علي الزهراني.
١٣. جمعه محمد عبد اللطيف الدوسري .
١٤. بندر عايض حمود العتيبي.
١٥. عبدالله حسين سعد الهزاني.
١٦. غانم عبد الرحمن غانم الحربي.

الدفعة التاسعة من العائدين : ٢٤ شعبان ١٤٢٨هـ (١٦ معتقلاً)

١. عبد الهادي عبد الله إبراهيم الشارخ.
٢. عبد الرزاق عبد الله إبراهيم الشارخ.
٣. فهد عطيه حمزة الحرازي.
٤. رامي سعد غالب الجعيد .
٥. عبد الحكيم عبد الكريم أمين بخاري.
٦. خالد حسن حسين البركاتي الشريف.
٧. ماجد عبدالله سعيد باربان.
٨. محمد مبارك سالم الشدخ الكربي.

٩. عبدالله ثاني فارس السلمي العنزي.
١٠. زين ظاهر زين الشمري.
١١. عبدالعزيز سعد محمد العوشن.
١٢. موسى علي سعيد آل سعيد العمري.
١٣. سالم عبدالله سعيد آل بهيش الشهري.
١٤. فهد محمد عبدالله الفوزان.
١٥. عمران بكر محمد هوساوي.
١٦. بكري عوض بكري السميري.

الدفعة العاشرة من العائدين : ٢٩ / ١٠ / ١٤٢٨هـ (١٤ معتقلاً)

٢٩ شوال ١٤٢٨هـ - أوضح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أن السعوديين الذين تمت استعادتهم من الموقوفين في خليج جوانتانامو الذين وصلوا إلى المملكة صباح يوم السبت الموافق ٢٩ / ١٠ / ١٤٢٨هـ وعددهم (١٤) مواطناً هم :

١. فهد عمر عبد المجيد العمري الشريف .
٢. يوسف محمد مبارك الجبيري الشهري .
٣. فهد سلطان عبيد العصيمي العتيبي .
٤. تركي مشعوري زايد آل جبلي عسيري .
٥. سلطان أحمد بن الدردير عويضة .
٦. نايف عبدالله إبراهيم النخيلان .
٧. عبدالله عبد المعين معلي الوافي الحربي .
٨. محمد عتيق عويض العوفي الحربي .
٩. سعيد علي جابر آل خثيم الشهري .



١٠. هاني سعيد محمد آل خلف الغامدي .
١١. خالد سعود عبد الرحمن البواردي .
١٢. مرتضى علي سعيد مكرم .
١٣. جابر حسن محمد الجيرة القحطاني .
١٤. زيد محمد سعد آل حسين الغامدي .

أسماء المعتقلين السعوديين الذين لا يزالون في جوانتانامو
(عدد ٢٣ معتقلاً) وهم :

١. أحمد زيد سالم زهير .
٢. بندر الرميحي .
٣. جبران سعد وازع آل ناشط القحطاني .
٤. جميل علي عطيان الكعبي .
٥. خالد محمد علي الزهراني .
٦. خالد محمد سعد السيف .
٧. زياد صالح محمد الباحوث .
٨. سعد محمد حسين آل مفلح القحطاني .
٩. شاكر عبد الرحيم محمد عامر .
١٠. عبد الحكيم عبد الرحمن عبد العزيز الموسى .
١١. عبد الرحمن شلبي عيسى عويضة .
١٢. عبد الرحمن ناشي بادي الغبيوي العتيبي .
١٣. عبد العزيز كديم سالم العيلي .
١٤. عبدالله عالي نايف العتيبي .

١٥. عبدالله عيضة عبدالله المطرفي .
١٦. غسان عبدالله غازي الشربي .
١٧. محمد عبد الرحمن عون الشمراني .
١٨. محمد مانع آل شعلان القحطاني .
١٩. محمد مرضي عيسى المفضلّي الزهراني .
٢٠. مشعل سعد عبدالعزيز الرشيد .
٢١. نايف فهد مطلق العصيمي العتيبي .
٢٢. يوسف خليل عبدالله نور .
٢٣. خالد ملوح شايح أبو جلبة القحطاني .

الملحق الثاني:

البيانات التي صدرت عن الجمعية بشأن معتقلي غوانتانامو :

البيان الأول :

تضمن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتشيد بالجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين في سبيل استعادة المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو وترحب بإعادة دفعة جديدة من المعتقلين السعوديين في ذلك المعتقل المخالف لمبادئ الإنسان.

وتجدد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها للسلطات الأمريكية بالإسراع في إعادة بقية المعتقلين لبلادهم وإغلاق هذا المعتقل الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق و المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

البيان الثاني :

ترحب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بقرار إعادة دفعة جديدة من المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو والذين قضوا سنوات في هذا المعتقل دون توجيه تهم لهم أو تقديمهم لمحاكمات عادله.

وتشيد و تضمن في هذا الصدد ما قامت به حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة في سبيل إعادة هؤلاء المعتقلين لبلادهم. و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تجدد مطالبتها للسلطات الأمريكية بالإسراع في إعادة بقية المعتقلين لبلادهم وإغلاق هذا المعتقل الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق و المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

البيان الثالث :

تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خبر وفاة ثلاثة من المعتقلين في سجن غوانتانامو ببالغ الأسف والاستياء. و الجمعية إذ تدعو لهم بالرحمة و المغفرة و تتقدم بخالص المواساة لأسرهم و تعبر عن تضامنها الكامل معهم، تطالب بفتح تحقيق عاجل حول أسباب الوفاة تشارك فيه جهات دولية محايدة، و تدعو السلطات الأمريكية بسرعة تسليم جثامين المعتقلين لأهاليهم ليتمكنوا من الصلاة عليهم و دفنهم. إن هذا الحدث المأساوي يؤكد من جديد مشروعية الدعوات المتكررة الصادرة من المؤسسات الحقوقية الدولية بضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم سنوات دون سند قانوني، و المطالبة بالإغلاق الفوري للمعتقل الذي أصبح استمراره و ما يمارس فيه من تعذيب جسدي و نفسي وصمة عار على جبين الإنسانية أجمع، و مؤخرا بدأت حكومات غربية تدرك هذه الحقيقة و تنادي بإغلاق المعتقل و إطلاق سراح المعتقلين.

و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد استمرارها في المساهمة في الجهود المبذولة للإفراج عن بقية المعتقلين السعوديين و عودتهم لأرض الوطن.

البيان الرابع :

تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما تناقلته وسائل الإعلام عن خبر وفاة احد المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو ببالغ الأسف والاستياء، و تدعو له بالرحمة و تتقدم بخالص العزاء و المواساة لأسرته، و بغض النظر عن مدى صحة ادعاء السلطات الأمريكية عن انتحار المعتقل فإن الظروف التي وضع فيها هؤلاء المعتقلين و الممارسات و التعذيب التي يتعرضون لها واحتجازهم لأكثر من خمس سنوات دون محاكمة أو إطلاق سراحهم تمثل



انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان تتحمل السلطات الأمريكية المسؤولية الكاملة عنه ، وتزداد مسؤولية الإدارة الأمريكية بعد وفاة المعتقل السعودي الأخير جسامة بسبب حدوث وفيات في نفس المعتقل بنفس الطريقة ومن ثم كان يجب على إدارة المعتقل أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع مثل هذه الحالات. وتطالب الجمعية بتحقيق مستقل ومحاييد حول ظروف وفاة المعتقل في ظل وجود قرائن تشير إلى عدم إمكانية حدوث ذلك دون علم إدارة المعتقل كما تطالب بإعادة جثة المتوفي لتسليمها لذويه بأسرع وقت ممكن بعد التحقق من سبب وفاته. كما تكرر الجمعية دعواتها السابقة والتي تشاركها فيها المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية بضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم سنوات دون سند قانوني، و المطالبة بالإغلاق الفوري للمعتقل الذي أصبح استمراره و ما يمارس فيه من تعذيب جسدي ونفسي وصمة عار على جبين الإنسانية أجمع.

البيان الخامس :

ترحب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعودة دفعة جديدة من المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو وتضمن الجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين في سبيل استعادة هؤلاء المعتقلين من ذلك المعتقل المخالف لمبادئ حقوق الإنسان. وتشيد بالبرنامج المعد من قبل وزارة الداخلية للتعامل مع المعتقلين العائدين سواء فيما يتعلق بالنواحي الصحية أو الاجتماعية أو الإنسانية وفق توجيهات سمو وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز و تجدد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها للسلطات الأمريكية بالإسراع في إعادة بقية المعتقلين لبلادهم و إغلاق هذا المعتقل الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق و المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الملحق الثالث:

الخطابات الصادرة من الجمعية ومن لجنة متابعة أوضاع معتقلي
غوانتانامو لعدد من المسؤولين بشأن هؤلاء المعتقلين :

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمخاطبة عدد من المسؤولين
المعنيين بأوضاع المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو ممن يعتقد أن
لهم تأثير على الرأي العام وموقف الحكومة الأمريكية بشأن هذه المسألة ،
حيث وجهت الجمعية خطابات لكل من :

١- خطاب من أهالي المعتقلين السعوديين بغوانتانامو إلى وزير الدفاع
الأمريكي الذي جاء عقب دونالد رامسفيلد .

٢- خطاب من لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو إلى
سعادة السفير الأمريكي.

٣- خطاب من لجنة متابعة المعتقلين إلى السيناتور/ ليهي .

٤- خطاب من لجنة متابعة المعتقلين السعوديين إلى المحامين الأمريكي
والألماني .

٥- خطاب من سعادة الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس الجمعية
الوطنية لحقوق الإنسان إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالرياض .

٦- خطاب من الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس الجمعية
الوطنية لحقوق الإنسان إلى فخامة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش .

٧- خطاب من عدد من أهالي المعتقلين السعوديين في غوانتانامو إلى
فخامة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش .

وهي على النحو الآتي :

١- فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
المحترم
تم إرساله في ١١ / ٧ / ٢٠٠٦ م

تحية طيبة وبعد :

تهدي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لفخامتكم أطيب التحيات وتود
الإحاطة بأنها تتابع وبحرص شديد ما يستجد في وضع المعتقلين السعوديين
في سجن غوانتانامو واستبشرت خيرا ببداية الإفراج عن البعض منهم
إلا ما حدث أخيرا من انتحار اثنين من السعوديين في غوانتانامو كان له
الأثر السيئ على ذويهم والذين يذكرون فيها خزنهم الشديد على فراق
أبنائهم طول هذه المدة وشعورهم بان هذا الأمر لا ينبغي أن يستمر من
قبل دولة تدعي حمايتها لحقوق الإنسان وتربط شعبها بشعب المملكة
علاقات متينة مما دفع بالجمعية لعقد اجتماع أهالي هؤلاء المعتقلين للنظر
في معاناتهم وخلص الاجتماع إلى عدة توصيات كان من ضمنها التوصية
بمناشدة القيادة الأمريكية إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين حرصا على روابط
الصداقة التي تربط المجتمع السعودي بالمجتمع الأمريكي والمطالبة بالسماح
لأعضاء من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية وبعض أهالي
المعتقلين بزيارتهم داخل المعتقل والعمل على إغلاق هذا المعتقل خاصة بعد
انتحار ثلاثة من المعتقلين ولذلك فان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في
المملكة العربية السعودية وأهالي المعتقلين يناشدون فخامتكم إطلاق سراح
هؤلاء المعتقلين وإغلاق هذا المعتقل أو محاكمتهم أمام قضاء مدني محاكمة

عادلة آخذا في الاعتبار انه لم يثبت بحقهم أي تهمة مع العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة باحترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل لهؤلاء المعتقلين حقوقهم وتنتهي معاناة ذويهم .

وتقبلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،،،

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د . بندر بن محمد حمزة حجار



٢- خطاب للسفير الأمريكي بشأن معتقلي غوانتانامو

أرسل بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٦ م

سعادة السفير الأمريكي بالمملكة العربية السعودية
المحترم
تحية طيبة ،

يطيب لنا في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو أن نكتب إليكم خطابنا هذا بمناسبة استقالة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد والذي كانت وزارته تتولى موضوع اعتقال أبنائنا في قاعدة غوانتانامو إذ سبق لأعضاء اللجنة من الأهالي مخاطبة السفير الأمريكي بشأن طلب الإفراج عن أبنائنا المعتقلين هناك .

وحيث أن ما يتم ممارسته داخل معتقل غوانتانامو بدءاً من الاحتجاز دون محاكمة وانتهاء بالانتهاكات العديدة لحقوق أولئك المعتقلين طوال السنوات الخمس الماضية هو أمر خارج عن القانون الدولي كما أنه خارج عن القوانين الأمريكية .

وحيث أننا ندرك أن أغلبية الشعب الأمريكي يقفون . معنا . ضد هذه التجاوزات والانتهاكات الخطيرة بحق أولئك المعتقلين . والتي من شأنها تشوه الصورة الذهنية عن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية حقوق الإنسان في العالم .

لهذا فإننا نطلب منكم في ظل هذا التغيير الكبير في رأس هرم وزارة الدفاع رفع مطالباتنا برفع الظلم عن أولئك المعتقلين الذين طال أمد احتجازهم وحصل لهم ولأهاليهم وأبنائهم وزوجاتهم الضرر البالغ نفسياً ومالياً واجتماعياً .. وان تتخذوا الخطوات الصحيحة والعاجلة في سبيل ذلك .

شاكرين لكم استجابتكم وتقبلوا فائق التحية ،،،

أعضاء لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو

٣- خطاب لوزير الدفاع الأمريكي الجديد

أرسل بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٦ م

المحترم

سعادة وزير الدفاع الأمريكي

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا في (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو) أن نكتب إليكم خطابنا هذا بمناسبة توليكم زمام الأمور في وزارة الدفاع الأمريكية خلفا للوزير المستقيل دونالد رامسفيلد حيث كانت الوزارة في عهده تمارس الانتهاكات الخطيرة بحق أبنائنا المعتقلين في غوانتانامو.

ولقد تضررت وتشوهت سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم اجمع بسبب الانتهاكات المتعمدة لحقوق أولئك المعتقلين، إذ ان ما يتم ممارسته داخل معتقل غوانتانامو بدءا من الاحتجاز دون محاكمة وانتهاء بالانتهاكات العديدة لحقوق أولئك المعتقلين طوال السنوات الخمس الماضية هو أمر خارج عن القانون الدولي كما انه خارج عن القوانين الأمريكية.

وحيث اننا نتوقع منكم كما غالبية الشعب الأمريكي الوقوف ضد هذه التجاوزات والانتهاكات الخطيرة بحق أولئك المعتقلين ونطالبكم وقد تسنمتم رأس هرم وزارة الدفاع برفع الظلم عن أولئك المعتقلين الذين طال أمد احتجازهم وحصل لهم ولأهاليهم وأبنائهم وزوجاتهم الضرر البالغ نفسيا وماليا واجتماعيا .. وان تتخذوا الخطوات الصحيحة والعاجلة في سبيل ذلك.

شاكرين لكم استجابتكم وتقبلوا فائق التحية ،،،

أعضاء لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو

٤- كتابة خطاب للسيناتور ليهي في اللجنة القضائية

أرسل بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٠٦ م

المحترم

سعادة السيناتور / ليهي

تحية طيبة ،،

يطيب لنا في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو أن نشكر لكم مساعيكم الحميدة في مجلس الكونجرس والتي تهدف إلى إبطال قانون استجواب المحتجزين في غوانتانامو .

إننا متيقنون أن ما يتم ممارسته داخل معتقل غوانتانامو بدءاً من الاحتجاز دون محاكمة وانتهاء بالانتهاكات العديدة لحقوق أولئك المعتقلين طوال السنوات الخمس الماضية هو أمر خارج عن القانون الدولي كما أنه خارج عن الأنظمة الأمريكية ، وندرك أن أغلبية الشعب الأمريكي ونوابهم في المجالس النيابية يقفون معنا . ضد هذه التجاوزات والانتهاكات الخطيرة بحق أولئك المعتقلين والتي من شأنها أن تشوه الصورة الذهنية عن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية حقوق الإنسان في العالم .

لهذا فإننا نقف معكم في صف واحد مطالبين برفع الظلم عن أولئك المعتقلين الذين طال أمد احتجازهم وحصل لهم ولأهاليهم وأبنائهم وزوجاتهم الضرر البالغ نفسياً ومالياً واجتماعياً .

ونتمنى لمساعيكم النجاح والتوفيق وتقبلوا فائق التحية ووافر الاحترام
أعضاء لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو

٥- رسالة للمحامي الأمريكي والألماني الذين رفعوا دعوى على رامسفيلد

أرسل بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٠٦ م

المحترم

سعادة المحامي الأمريكي /

المحترم

سعادة المحامي الألماني /

تحية طيبة ،،،

يطيب لنا في (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في غوانتانامو) أن نكتب إليكم خطابنا هذا على اثر قيامكم برفع دعوى قضائية تطالب بمحاكمة وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات الكبيرة التي قامت بها الوزارة بحق أبنائنا المعتقلين في غوانتانامو إبان توليه زمامها .

وهي التجاوزات التي شوهت سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم إذ أن ما يتم ممارسته داخل معتقل غوانتانامو بدءاً من الاحتجاز دون محاكمة وانتهاء بالانتهاكات العديدة لحقوق أولئك المعتقلين طوال السنوات الخمس الماضية هو أمر خارج عن القانون الدولي كما انه خارج الأنظمة الأمريكية .

ولذا فإننا نعلن وقوفنا إلى جانبكم في المطالبة بمحاكمة رامسفيلد بسبب احتجاز أولئك المعتقلين وإطالة أمد احتجازهم مما تسبب في حصول الضرر البالغ نفسياً ومالياً واجتماعياً لهم ولأهليهم وأبنائهم وزوجاتهم .. كما أننا نشكر لكم جهودكم ونشد على أيديكم ونتمنى لكم التوفيق في مساعيكم العادلة .

وتقبلوا فائق التحية ،،،

أعضاء لجنة متابعة المعتقلين السعوديين بغوانتانامو



٦- سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية . الرياض المحترم

أرسل بتاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠٠٧ م

تحية طيبة وبعد :

تهدي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لسعادتكم أطيب التحية وتود الإفادة عن رغبتها بقيام السفارة بالتنسيق مع الجهات المختصة في الحكومة الأمريكية لتمكين بعضا من أعضاء الجمعية من زيارة سجن معتقل غوانتانامو خلال هذا الصيف للالتقاء بالمعتقلين السعوديين والتعرف على أحوالهم وطمأنة أهاليهم الذين تقدموا بشكاوى متكررة للجمعية يطالبون فيها بتدخل الجمعية لمتابعة أوضاع أبنائهم والتأكد من صحة ما تناقلته وسائل الإعلام عن تجاوزات وانتهاكات لحقوقهم ، ومن ذلك ما ورد من تعرض هؤلاء السجناء لحالات من التعذيب النفسي والجسدي وهو ما يتناقض مع كافة المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحمي حقوق الأفراد وتوفر الضمانات لهم .

فقد نشرت مجلة التايم . في عددها الصادر في ١٢ يونيو ٢٠٠٥ م . تعرض احد السجناء السعوديين إلى التعذيب النفسي والجسدي حيث اجبر على النباح وصُبت المياه الباردة على رأسه وتم تعريضه للموسيقى الصاخبة وتعليق صور نساء شبه عاريات على رقبته ، وهذه التصرفات تتناقض كلية مع الصورة التي تسعى الحكومة الأمريكية إلى نشرها في العالم اجمع وعلى وجه الخصوص في العالم الإسلامي كراعية للديمقراطية والحريات ومدافعة عن حقوق الإنسان .

كما أن ما نشر مؤخرا عن حالات لتدنيس القرآن الكريم من قبل بعض العاملين في السجن وهو ما أكدته التقرير الصادر عن البنتاغون يتعارض مع الحقوق الدينية للسجناء بل يتجاوز ذلك إلى الإساءة إلى الحقوق الدينية المقدسة لأمة بأكملها ، ومن هنا جاءت رغبة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بزيارة السجن للتأكد من تمتع المعتقلين

السعوديين بحقوقهم المنصوص عليها في عدد من المواثيق الدولية .
ومن غير حاجة لمناقشة مدى انطباق معاهدة جنيف لمعاملة الأسرى على
المعتقلين فإن ما يتكرر في وسائل الإعلام من إساءات وتجاوزات بحقهم
يشكل مأخذا كبيرا على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم الإسلامي
مما يتطلب من الحكومة الأمريكية إما إحالة هؤلاء السجناء إلى المحكمة إن
كانت هناك أدلة ضدهم أو إطلاق سراحهم وإعادةتهم إلى بلدانهم .
والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية تتطلع
إلى قيام الإدارة الأمريكية باتخاذ الخطوات الكفيلة باحترام المعاهدات
والمواثيق الدولية التي تحفظ للمعتقلين كافة حقوقهم ، واتخاذ ما يلزم لردع
الانتهاكات الفردية التي يتعرضون لها ومحاسبة المسؤولين عنها ، وإذ تتفهم
الجمعية حرص سعادة السفير على تصحيح الصورة السيئة عن معاملة
المعتقلين في غوانتانامو إلا أن ذلك لن يتحقق ما لم تحترم حقوقهم ويبت
في وضعهم بشكل نهائي .

ولعل دعم سعادتكم لطلب الجمعية للقيام بزيارة المعتقلين في سجن
غوانتانامو يساهم في تحسين تلك الصورة .

وفي انتظار ردكم وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
د . بندر بن محمد حمزة حجار



٧- سعادة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
أرسل بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٤٢٧ هـ

لقد تلقينا بحزن بالغ واسى كبير خبر وفاة الأسيرين السعوديين بغوانتانامو (ياسر طلال الزهراني) و (مانع شامان العتيبي) والأسير اليمني (احمد عبد الله) واللذين قضوا أثناء استمرار اعتقالهم غير المشروع والمخالف لجميع الأنظمة والمبادئ الدولية .

وإننا في الوقت الذي نشكك فيه تماما في رواية إدارة المعتقل بشأن قيامهم بالانتحار . لان التزامهم الصادق بالإسلام يمنعهم من ذلك . ، فإننا نحمل الإدارة الأمريكية مسؤولية هذه الوفاة ، كما ندين كل أساليب التحقيق والتعامل التي يتم ممارستها مع المعتقلين في سجن غوانتانامو ، والتي قد تدفع المعتقلين تحت ظروف اليأس وقلة الحيلة إلى القيام بكل ما من شأنه تسريع الإفراج عنهم وإشهار قضيتهم وتوضيح مظلمتهم .

كما أننا . معاشر أهالي المعتقلين السعوديين بغوانتانامو . نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن أسباب الوفاة ودواعي الانتحار المزعوم ، وتقصي الحقائق حول أشكال الانتهاكات التي يلاقها أبنائنا في المعتقل .

كما نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة أبنائنا المعتقلين في هذا المعتقل سيئ السمعة ، ونحملكم كافة المسؤولية أمام الله وأمام العالم اجمع في تأخير الإفراج عنهم ، وتداعيات ذلك على أوضاعهم النفسية والصحية من جهة ، وعلى أوضاع أهاليهم وأبنائهم الآخذة في التدهور يوما بعد يوم من جراء انكشاف الأساليب البهيمية التي يتم من خلالها التعامل مع المعتقلين ، حيث لم يحصل هؤلاء المعتقلين على فرصة المحاكمة العادلة ، أو التواصل مع العالم الخارجي ، أو نيل أي من حقوقهم الإنسانية .

وانه لعار على الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي . الذين طالما نشروا ثقافة حقوق الإنسان وسعوا في تطبيقها في العالم . أن يبقى هذا المعتقل في (غوانتانامو) شاهدا على الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ، في الوقت

الذي تعقد فيه اللجان والمنظمات اجتماعاتها للدفاع عن الحيوان والمحافظة عليه !! .

وإننا نناشد كل من في قلبه مثقال ذرة من رحمة وإنسانية أن يقوم بما يستطيعه من جهد . بالأساليب المشروعة . لتسريع الإفراج عن هؤلاء المظلومين الذين امضوا ما يقارب الخمس سنوات في هذه المعتقلات غير الإنسانية على مرأى ومسمع من العالم كله .

الموقعون

عدد من أهالي المعتقلين السعوديين في غوانتانامو